ملاحظات حول الديموقراطية

(رؤية فكرية)

أ.د. إبراهيم أبو خزام

أستاذ القانون الدستوري

ليبيا

مقدمة

باستثناء الأديان الكبرى، قد لا توجد فكرة استمرت موجودة وفاعلة في التاريخ مثل الديمقراطية، فهذا المصطلح الذي أطلق لوصف نوع من أنواع الحكم منذ ما يقرب من ثلاثة آلاف عام لم يختف من أدبيات الفلسفة والفكر والسياسة، ورغم أن النظام الديموقراطي نفسه يتلاشى من حين لآخر، إلّا أن الفكرة لم تطمس قط، وحتى في أشد العصور ظلاماً بقيت جذوة الديمقراطية مشتعلة تحت الرماد، تشغل المفكرين، وتلهم دعاة الحرية.

أما لماذا هذا البقاء الطويل؟ فإن الأمر يعود إلى سلامة الديمقراطية، فقد جربت البشرية أشكالاً متنوعة من نظم الحكم، لكنها لم تصمد أمام السيل الجارف للديمقراطية، وذلك بسبب فقدان هذه الأنظمة الأسانيد الفكرية والأخلاقية والسياسية.

وما من شك لديّ في أن الديمقراطية، أفضل أشكال الحكم، فالخيار بين الديمقراطية وغيرها من أشكال الحكم، أصبح محسوماً لصالح الديمقراطية، وذلك لا يعود إلى أسباب نظرية بحتة، تتعلق بالأبعاد الفكرية والأخلاقية التي تضفي المشروعية السياسية، بل يعود – وبشكل أهم – إلى أسباب عملية أيضاً، فالديموقراطية بقيمها ومؤسساتها وآلياتها، هي النظام الوحيد الذي استطاع لجم وتهذيب الصراعات السياسية، فمع أن الصراع (ظاهرة إنسانية) شاملة زماناً ومكاناً، ومن الطبيعي، أن يكون أحد أسبابها صراعات السلطة التي اتخذت – طوال التاريخ – أشكالاً لا تخلو من العنف، فإن الديموقراطية هي النظام الوحيد الذي نجح في تهذيب الصراع وتقنينه والنزول به إلى مستوى التنافس الناعم، وهو ما أدى إلى الاستقرار والتنمية والتطور في المجتمعات الديمقراطية.

إن طريق الديمقراطية لم يكن سهلاً ولا قصيراً، فقد تعبد طريقها بالكثير من التضحيات، وكافحت في سبيلها أجيال متعاقبة، وقد كان من حظها انشغال مئات من الفلاسفة والمفكرين بقيمها وأفكارها ومؤسساتها، ورغم انحياز الكثرة من هؤلاء لقضية الديمقراطية، فإن هناك من هاجمها وقلل من قيمتها، وقد هاجمها عدد من الفلاسفة والمفكرين المرموقين الذين عاشوا – في الغالب – مراحل انحطاطها، وساندها ودافع عنها أولئك الذين شهدوا مراحل ازدهارها، أو الذين حلموا باستعادة زهوها وكانت مصدراً لإلهامهم حتى في مراحل الشك أو في مراحل نظم الاستبداد.

وتعيش الديمقراطية (المعاصرة) اليوم في إحدى مراحل الشك والاضطراب، وقد أصبحت مادة للجدل بين دعاة الديمقراطية المؤمنين بقدرتها على التكيف والإصلاح والازدهار من جديد وبين المشككين في قيمتها ممن يعتقدون أنها استنفدت طاقتها ودخلت طور الأزمة القاتلة.

إننا في هذا البحث القصير سنحاول إلقاء الضوء على (بعض) وليس (كل) جوانب الديمقراطية، وبشكل (موجز) في كل القضايا المطروحة ومحاولة الإجابة عن أسئلة جوهرية تدور حول، ما الديمقراطية المقصودة؟ وكيف تطورت عبر التاريخ؟ وما حالة الديمقراطية اليوم؟ وهل هي قادرة على تجاوز المصاعب؟ وما الجوانب المعطوبة في الديمقراطية؟ وهل هي نظام غربي بحت، أم هي نظام كوني يصلح لكل الشعوب والمجتمعات؟ وما حالها في الوطن العربي؟ وهل يمكن إيجاد نموذج لنظام ديموقراطي عربي؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة لابد وأن تولّد جملة من الاستنتاجات والملاحظات المهمة، وهي ما سنثبته في ثنايا البحث، ثم نبرزه بصورة مركزة في نهايته، ومن البديهي القول إن هذه الاستنتاجات والملاحظات لا تتجاوز كونها ملاحظات شخصية ناجمة عن قراءات، أزعم أنها ليست قليلة، وتفكير إنساني في هذه الملاحظات، وهو تفكير محدود، مهما كان شأنه، لكنه قد يصلح لإثارة الجدل والنقاش في القضايا الجوهرية للديموقراطية.

ما الديموقراطية؟

إن المقصود بالديموقراطية في هذا البحث، هو الديموقراطية الغربية الليبرالية بالشكل الذي هي عليه اليوم في معظم المجتمعات الغربية وبكل أفكارها وقيمها ومؤسساتها ومظاهرها وإجراءاتها المعمول بها في العالم الغربي، ومن أهم قيمها، دولة القانون القائمة على حياة دستورية مستقرة وسلطات تشريعية وتنفيذية منظمة متوازنة ومتعاونة ومنتخبة بصورة شفافة ونزيهة من قبل شعب حر يكفل له الدستور المشاركة في الشأن العام دون عوائق تذكر، وهو دستور يحظى بالرضا العام، ويقوم على المساواة المستمدة من المواطنة، ويخضع فيه الجميع، حاكمين ومحكومين، لحكم القانون في ظل نظام قضائي مستقل هدفه تحقيق العدالة وحكومة مدنية تحتكر القوة ويخضع لأوامرها كافة المؤسسات العسكرية والأمنية، مع وجود مصفوفة من الحقوق والحريات العامة المحمية من عسف السلطة وتغولها بمقتضى الدستور والقوانين، ويتاح فيها حرية واسعة للمشاركة والاختيار والتعبير والانتماء، والهدف الأساسي للدولة هو ضمان الحرية والاستقرار والتنمية والرفاه وتطور الشعب بصورة طبيعية والمساهمة مع الشعوب الأخرى في تطور الإنسانية في مناخ الاستقرار والسلام.

تلك هي الصورة التقريبية للدولة الديموقراطية المثالية التي يجري البحث عنها، وهي الديموقراطية التي تنص عليها الدساتير، وتدعيها معظم الدول الغربية، غير أن الأمر، في أغلب الأحيان، هو خلاف ذلك في معظم الدول.

إن الصورة النظرية للديموقراطية لم تعد متوافقة مع التطبيق العملي، وهو ما دفع إلى ساحة التعريف إشكاليات معاني الديموقراطية (المعاصرة)، فرغم أن إطلاق مصطلح الديموقراطية يبعث في الذهن صورة الديموقراطية الليبرالية كما تمارس في الدول الغربية ومن يحذو حذوها، غير أن هذه الممارسة أصبحت متنوعة بدرجة كبيرة، وهو تنوع لا يقتصر على تنوع أشكال المؤسسات، بل يمتد نحو مساحات الحرية المتاحة ومظاهر وإجراءات ممارسة الديموقراطية.

لقد دفع هذا الواقع عدداً كبيراً من المفكرين والمثقفين والمؤسسات المعنية بأحوال الديموقراطية، إلى القول بأن الديموقراطية لم تعد نموذجاً واحداً معروفاً ومحدداً حتى في الدول الغربية، وهو ما دفع إلى ظهور الحاجة لإضافة أوصاف جديدة للديموقراطية للتمييز بين أنواعها وتحديد مستوى اقترابها من الديموقراطية الفعلية. ويعد كتاب "لاري دايموند" المعنون بـ "روح الديموقراطية" من أوضح الكتب الحديثة التي تعرضت لإشكالية معاني الديموقراطية، والكاتب مفكر أمريكي مرموق وسياسي معروف، ويعترف بأن الديموقراطية لم تعد نموذجاً

واحداً ومعروفاً، وهي بسبب انتشارها الأفقي وبسبب تنوع معايير تقييمها أصبحت ذات نماذج متعددة، وبعد أن يعدد هذه النماذج ويشرح معايير التقييم، فإنه يستنتج أن هناك نوعين من الديموقراطية على الأقل تشكل الفصائل المختلفة للديموقراطية، وهي ما يطلق عليه "الديموقراطية السميكة" التي تقترب بدرجة عالية من الديموقراطية النظرية و"الديموقراطية الرقيقة" التي تحوز على بعض مظاهر الديموقراطية المختلطة بالاستبداد، ويقول إن تفسير كلمة الديموقراطية أصبح يشابه تفسير النصوص الدينية، فإذا سألت عشرة قساوسة أو أحبار أو شيوخ حول نص ديني، فإنك – على الأرجح – ستحصل على إحدى عشرة إجابة[1]. أما "ديفدهلد" في كتابه "نماذج الديموقراطية" فيذهب إلى وجود تسعة أنواع من الديموقراطية على الأقل، وهي أنواع قد تتفرع عنها فصائل أكثر، وهو في نهاية المطاف يدعو إلى تصنيف ثلاثي على الأقل تحت عناوين كبرى هي الديموقراطية الكاملة، الديموقراطية المختلطة، والديموقراطية المعيبة[2].

إن هذا الاضطراب والتشوش يشمل "بيت الحرية"، وهو مؤسسة أمريكية متخصصة في مراقبة الديموقراطيات، وتصدر سنوياً تقييمات تعتمد على معيار الحرية، تدور بين (1و7) للحكم على مستوى الديموقراطية، وللوصول إلى ذلك فإنها تضع عشرات المعايير، ومن أهمها قائمة الحريات السياسية والمدنية التي تحوي "22" بنداً تمثل أهم الحريات والحقوق المطلوبة لتحديد مستوى الديموقراطية ونوعها"[3].

وفي ضوء هذا الاضطراب والتشويش يذهب "دايموند" إلى ضرورة توافر عشر خصائص لابد من توافرها للوصول إلى الحد المعقول من الديموقراطية، وهي:

1- قدر كبير من الحريات الفردية، بما في ذلك حريات الاعتقاد والرأي والتعبير والإعلام والنشر والتجمع والتظاهر... إلخ.

2- المساواة التامة للمواطنين أمام القانون.

3- الحق المتساوي للتصويت والترشح للمناصب العامة.

4- سلطة قضائية مستقلة.

---

(1) لاري دايموند – روح الديموقراطية – ترجمة عبد النور الخراقي – الشبكة العربية للأبحاث والنشر – بيروت – ط1 – 2014م – ص35 وما بعدها.

(2) ينظر في ذلك د. عصام فاهم العامري – المأزق العالمي للديموقراطية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر، ط1 – 2016م، ص44 وما بعدها.

(3) تشارلز تيللي- الديموقراطية – ترجمة محمد فاضل طباخ – المنظمة العربية للترجمة – مركز دراسات الوحدة العربية – ط1 – بيروت – 2010، ص13 وما بعدها.

5- حرية تشكيل الأحزاب وفق الدستور.

6- رقابة تشريعية وقضائية على أعمال المسؤولين.

7- سيطرة السلطة المدنية على الآلة العسكرية والمدنية.

8- حرية واسعة للأقليات الدينية والإثنية لممارسة شعائرها والاعتزاز بثقافتها الإثنية ومشاركتها في الحياة السياسية.

9- ضمانات قانونية ضد الترهيب والتعذيب.

10- وجود مجتمع مدني نابض بالحياة[4].

وكل ذلك في ظل نظام حكم نيابي وحكومة فعالة ونظام انتخابي دوري يتصف بالنزاهة والشفافية.

حالة الديموقراطية في القرن الحادي والعشرين

ليس من السهل الاتفاق على حالة الديموقراطية في القرن الحادي والعشرين، فهناك من يتغنى بهذه الديموقراطية، مهما كانت إخفاقاتها، ويعتبرها نهاية التاريخ في رحلة البحث عن أفضل أشكال الحكم، وهناك من ينوح على هذه الديموقراطية ويعتبرها ظاهرة تعيش لحظة احتضار، وما لم يجر إصلاحها بشكل عاجل فإنها ستموت نهائياً في وقت قريب، فالديموقراطية الحديثة، استنفدت طاقتها وحيويتها وسيطويها التاريخ، وهناك من بين هذين الرأيين من يذهب – وهو ما نؤيده – إلى أن الديموقراطية تمر بلحظات عصيبة تجعلها على حافة الأزمة، ويدعو إلى حل يقوم على ضرورة التفكير في الإصلاح الديموقراطي الجذري بتعميق الأفكار وتطوير المؤسسات بصورة تتناسب مع تطور الإنسان نفسه ورسالة وشكل الدولة وطبيعة الحياة في عالم جديد بلغ ذروة العلم والتقدم.

إن الاختلاف في التقييم، ينبع من المعايير التي يستند إليها كل اتجاه، والواقع أن معظم المقيمين يلجؤون إلى "معيار أحادي"، فالاتجاه المتفائل بمستقبل الديموقراطية يستند إلى "المعيار الأفقي" القائم على ما يلاحظه من توسع وانتشار للديموقراطية على المستوى العالمي، فهي تتوسع باستمرار في بلدان جديدة على حساب الأنظمة ذات الطابع الشمولي، ووفق هذا المعيار فقد كان القرن العشرون قرن الديموقراطية بامتياز، فقد تهاوت مع نهايته البدائل الرئيسية للديموقراطية، وتحول من تبقى من النظم الشمولية إلى بقايا شاذة تنتظر الزحف

---

(4) لاري دايموند – مرجع سبقت الإشارة إليه- ص42.

النهائي للديموقراطية، أما الاتجاه المتشائم، وهو أحادي المعيار أيضاً، فهو يركز على "تقييم المؤسسات الدستورية ومدى فاعليتها، وهو يرى أن الديموقراطية قد ماتت بسبب تحولات بنيوية أدت إلى الانقطاع التام بين الشعوب والمؤسسات الدستورية والضعف الملحوظ والمتزايد لمجالس التمثيل وتغول الحكومات وتهميشها لهذه المجالس، فلم تعد السلطة الفعلية بيد المجالس المنتخبة، بل انتقلت إلى أقلية حاكمة تحركها قوى غير منظورة لتحقيق مصالحها الذاتية، وهو ما أدى إلى فقدان الشعوب للثقة في المؤسسات الدستورية وخاصة المجالس النيابية، والطبقة السياسية برمتها، وهو ما قاد، في نهاية المطاف، إلى إحجام الشعوب عن الاهتمام بالسياسة والإحجام عن المشاركة وفقدان الأمل، وهو ما يعكسه الامتناع عن المشاركة في الانتخابات التي تمثل – مظهرياً على الأقل – الحد الأدنى من المشاركة في الشأن العام، واللجوء عوضاً عن ذلك، للتعبير عن مشاغلها، إلى طرق أخرى كالمظاهرات والاحتجاجات والتنديد بالسلطة التي يفترض أنهم ساهموا في صناعتها ووجودها، فقد ظهرت كيانات وسيطة بين القمة والقاع مثل مجموعات الضغط وجماعات المصالح والشركات الكبرى، وهناك اليوم شعور عام لدى المواطنين بفقدانهم السلطة والسيطرة لمصلحة هذه الكيانات، مما أفقد الديموقراطية حيويتها وتأثيرها.

وفضلاً عن هذين الاتجاهين، هناك من يذهب إلى تبني معيار أحادي آخر للحكم على مستوى الديموقراطية، وهو "معيار الحرية"، وبحسب هذا الاتجاه فإن قيمة الديموقراطية يجب أن تقاس بمساحة الحرية التي يتيحها النظام بصرف النظر عن أشكال المؤسسات وفاعليتها، فمع الأخذ في الاعتبار آليات الديموقراطية وكيفية الممارسة السياسية، فإن العامل الأهم هو مساحة الحرية، وهناك من الدول الملتزمة تماماً بآليات الديموقراطية، مثل الانتخابات والتداول الشكلي على السلطة ووجود الأحزاب والاعتراف بالتعددية، لكن ذلك يتم بجانب القمع، وهناك من الدول، كما في معظم دول الغرب، مساحة واسعة للحرية رغم أعطاب المؤسسات وضعف المجالس وهيمنة طبقة سياسية على مؤسسات الدولة ومفاصلها، لكن ذلك لم يؤثر في مساحة الحرية، وليست الديموقراطية، من حيث المضمون، سوى نظام لتحقيق الحرية وتعزيزها، وإذا سلم هذا الجوهر فإن الديموقراطية قادرة على إصلاح نفسها.

إننا مع رأي يذهب إلى أن تقييم حالة الديموقراطية يجب أن يعتمد على معايير متعددة واستخدام هذه المعايير مجتمعة، فلا يصح الاعتماد على معايير شكلية محدودة، فالانتشار الأفقي لا يعني غير انتشار الديموقراطية الزائفة، والاعتماد على المظاهر كالانتخابات لا يحقق الديموقراطية إذا خلت من المضامين الحقيقية، فالانتخابات كما تكون وسيلة للتداول الدوري للسلطة، فإنها قد

تسبغ الشرعية على نظم القمع والطغيان، ولا يصح الاعتماد على معيار الحرية رغم أهميته، فالمؤسسات الدستورية ليست أكفاناً للديموقراطية ومجرد أشكال لا قيمة لها، بل إنها الضمانة الحقيقية للحرية والديموقراطية.

إن استخدام المعايير المتعددة يكشف، دون شك، تدهور الديموقراطية وليس موتها منذ أواخر القرن العشرين، وهو ما يتطلب إلقاء نظرة على تاريخ الديموقراطية وتطورها، ومحاولة معرفة نقطة التحول ومتى بدأت رحلة التدهور.

نظرة تاريخية:

تبدأ القصة الحقيقية للديموقراطية الحديثة في أواخر القرن الثامن عشر مع نجاح الثورتين الأمريكية عام 1776م والفرنسية عام 1789م. فرغم وجود إرهاصات فكرية كثيرة قبل هذا التاريخ وتجارب عملية محدودة في بعض إمارات أوروبا ودولها الصغيرة، إلّا أن الديموقراطية، باعتبارها نظاماً مؤسساتياً واضح المعالم يقوم على دستور مكتوب بنوع من الدقة ومجالس تمثيلية منتخبة وحكومات منبثقة من التنظيم الدستوري ومصفوفة من الحقوق والحريات العامة المثبتة في الدستور، لم تظهر إلّا مع نجاح الثورتين.

ورغم أن الثورتين الأمريكية والفرنسية قامتا على الفكر الديموقراطي بشكل عام، إلّا أن فوارق ملحوظة قد طبعت النظامين منذ البداية بسبب اختلاف البيئة والمصادر الفكرية للثورتين وهو ما أنتج، ومازال ينتج إلى اليوم، بعض التنوع في الأفكار والممارسة، فقد قامت الثورة الأمريكية في ظل وسياق التطور التاريخي الإنجليزي بما فيه من التجربة البريطانية القائمة على حكم ملكي، عرف منذ صدور الماجناكارتا عام 1215م، بعض التطور نحو الديموقراطية، أما على صعيد الفكر فقد تأثر النظام الأمريكي تأثراً واضحاً بالفلسفة الإنجلوسكسونية، وفي المقدمة منه كتابات "جون لوك"، إذ اقتبس إعلان الاستقلال فقرات حرفية من كتابه "مقالتان في الحكم المدني"، سواء من حيث تبرير الثورة أو تحديد شكل دولة المستقبل، وهو النهج نفسه الذي سار عليه الدستور بعد عقد من الزمان، أما في الجانب القديم من العالم، فقد اتبعت الثورة الفرنسية نهجاً مختلفاً يقوم على التطور التاريخي الفرنسي بطابعه الأكثر استبدادية وعلى أفكار أكثر قرباً من الديموقراطية الكلاسيكية دبجها قبل الثورة "جان جاك روسو" في كتبه الجريئة، وعلى الأخص، "أصل التفاوت بين الناس" ثم "العقد الاجتماعي"[5].

---

(5) إن اختلاف المنابع الفلسفية والموروث الفكري بين الثورتين الأمريكية والفرنسية قد أثر بصورة كبيرة في مسيرة الثورتين بعد وقت قصير، وعلى الأرجح، فإن رد الفعل العنيف من الثورة الفرنسية، هو ما أدى لانتكاسات مبكرة

إن اختلاف المنابع الفكرية والموروث الحضاري بين الثورتين، موضوع خضع للدراسة، لكننا لن نتوقف عنده في هذا المقام، رغم فاعليته في إنتاج التنوع المؤسساتي القائم إلى اليوم بين النظامين الأمريكي والفرنسي، ومع ذلك فإن هذا التنوع لا يؤثر في الاستنتاج العام، بأن الديموقراطية المعاصرة ولدت مع الثورتين.

تلك هي ما أصبح يطلق عليه "الموجة الأولى للديموقراطية" التي بذرت البذور الأولى لديموقراطية يصح أن يقال عنها إنها ديموقراطية ناقصة، فهي رغم تشييدها للمؤسسات الديموقراطية، إلّا أن الديموقراطية لم تكن شاملة، لأنها لم تدخل لساحة المواطنة غير عدد محدود من السكان الذين يحق لهم المشاركة في الشأن العام، وهم "الرجال البيض المالكون لحد أدنى من الملكية العقارية والمنقولة والمتعلمون تعليماً يسمح بمشاركتهم"، فقد كانت من الناحية العملية ديموقراطية لأقلية من المواطنين، أما الحقوق والحريات فإنها لم تتبلور إلّا في مرحلة لاحقة، ومع كل ذلك فقد انطلقت الديموقراطية في موجتها الأولى، فهي في الواقع، ديموقراطية ناقصة سياسياً، محدودة الانتشار في دولتين لا أكثر.

انطلقت "الموجه الثانية للديموقراطية" في القرن التاسع عشر، ويمكن اعتبار ما أصبح معروفاً بـ "الديموقراطية الجاكسونية" إحدى نقاط البداية لهذه الموجة عام 1828م، وهي تنسب للرئيس الأمريكي السابع "أندرو جاكسون"، فرغم أن مرحلة حكمه كانت بغيضة بسبب سيطرة الطبقة الغنية على الحكم، إلّا أن هذه المرحلة شهدت توسيع حق الانتخاب ليشمل جميع "الذكور البيض" وإلغاء فكرة الملكية باعتبارها شرطاً للتمتع بهذا الحق وتعديل بعض دساتير الولايات لإزالة هذه العوائق، مما شكل نقطة تحول في تاريخ الديموقراطية. إن الأحداث الأهم في مرحلة هذه الموجة تتمثل في ظهور عدد من المفكرين والسياسيين الذين أنتجوا الإصلاحات العميقة، وفي مقدمتهم "جيرمي بنتام" 1748- 1832م. و"جون ستيورات مل 1806- 1873م". وقد كان الأول أستاذاً للثاني الذي كان أكثر تأثيراً باعتباره فيلسوفاً ومفكراً وسياسياً مرموقاً.

لقد كان "مل" بحق الأب الشرعي للإصلاح الديموقراطي، وقد كتب كتباً كثيرة، من أبرزها "الحرية" و"الحكومة البرلمانية".

وفي كتابه "الحكومات البرلمانية" انتقد بشدة الديموقراطية القائمة في عصره، واعتبرها ديموقراطية ناقصة، ودعا إلى إصلاحها بتوسيع نظام الانتخاب، ودافع عن حقوق المرأة في

والعودة للإمبراطورية، وعلى العكس، فإن الواقعية التي اتسمت بها الثورة الأمريكية قادت نحو الاستقرار والتطور الديموقراطي الأكثر هدوءاً، وقد عرضنا بعض تفاصيل ذلك في كتابنا (شروط الديموقراطية) مكتبة الوحدة، طرابلس – ليبيا – 2022م.

المشاركة السياسية وحقها في الانتخاب، كما دعا إلى ضرورة إصلاح البرلمان والعمل التشريعي وتحديد مكانة مجلس اللوردات. ويعتبر كتاب "مل" الحكومات البرلمانية، الأساس الفكري الذي بنيت عليه تطورات الموجة الثانية، والكتاب، إلى اليوم، يعد من كلاسيكيات الفكر الديموقراطي والمرجع الأساسي الذي بني عليه الإصلاح الديموقراطي[6].

إن "مل" لم يكن مجرد فيلسوف نظري، بل كان، بمعنى ما، أحد رجال الدولة، فقد كان عضواً بمجلس العموم البريطاني الذي شهد خطبه ومداخلاته الداعية للإصلاح، وما من شك أن كتاباته الفكريةن على الأقل، كانت من العوامل المؤثرة في تطور ديموقراطية القرن التاسع عشر.

ولم تقتصر الموجة الثانية على التطور النوعي للديموقراطية، بل صاحب ذلك تطورها الأفقي بالامتداد لبلدان جديدة في أوروبا في النصف الثاني من القرن بشكل تزامن مع ظهور "الدولة القومية"، فقد أسهم هذا التطور الجديد مع التقدم العلمي والوعي السياسي الذي صاحبه في زيادة مساحة الديموقراطية وتعمقها، فالديموقراطية التي بدأت بـ 4% من سكان العالم ارتفعت في مستهل القرن العشرين إلى 10%، لتصل في نهايته إلى نحو 40% من سكان العالم[7].

تبدأ الموجة الثالثة للديموقراطية في القرن العشرين عشية نهاية الحرب العالمية الثانية بعد التحرر من النازية والفاشية والاستعمار، فمع تشكل خريطة العالم الجديدة واندفاع الأمم المستقلة للساحة الدولية ازداد التوسع الديموقراطي الذي بلغ ذروته في سبعينيات القرن الماضي بثورة "القرنفل" في البرتغال، ثم امتدادها لليونان وإسبانيا، بحيث شملت الديموقراطية معظم دول أوروبا الغربية ثم بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل والبيرو... إلخ. كما شملت بعض الدول الآسيوية والإفريقية مثل كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند والسنغال... إلخ، وبذلك ارتفع عدد الدول الديموقراطية إلى أكثر من خمسين دولة[8].

فور سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991م، زادت مساحة الديموقراطية بشكل ملحوظ، مما دفع البعض إلى الاعتقاد بوجود موجة رابعة للديموقراطية، فقد اتجهت الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك روسيا، ودول حلف وارسو، اتجهت نحو الديموقراطية النيابية وقد استمر هذا الزخم ليشمل دولاً أخرى بما في ذلك دول إفريقيا والشرق الأوسط التي ضربتها هذه الموجة

---

(6) يراجع كتابه – الحكومات البرلمانية – ترجمة أميل الغوري – دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر – دمشق – بدون تاريخ، وخاصة الفصول من الخامس إلى العاشر ص97 وما بعدها، كذلك كتابه "الحرية" ترجمة عبد الكريم أحمد – المركز القومي للترجمة – القاهرة – 2018م.

(7) عصام فاهم العامري – المأزق العالمي للديموقراطية – ص9.

(8) لاري دايموند – روح الديموقراطية – ص74.

أيضاً، وهكذا فلم تعد الديموقراطية النيابية حكراً على الدول المنتمية للحضارة الأوروبية، بل عمت وامتدت إلى دول تنتمي إلى مختلف الحضارات والثقافات والأماكن الجغرافية، وبحسب تقييمات "بيت الحرية" فإن مائة وعشرين دولة دخلت حظيرة الديموقراطية، وإن كان ذلك بمستويات نوعية متباينة.

تلك هي قصة الديموقراطية المعاصرة، فعلى امتداد قرنين ونصف اتسعت رقعتها، ومع كل حدث دولي كبير ازداد التحول نحو الديموقراطية.

إن هذا الانتشار الأفقي المتزايد ترافق معه الكثير من التذبذب في مستوى الديموقراطية صعوداً وهبوطاً، فبعد البدايات المتواضعة في المحتوى في القرن الثامن عشر، ازدهرت الديموقراطية لعقود طويلة باتساع مساحات الحرية، وتطور مفهوم المواطنة ليشمل معظم السكان، وزاد الإقبال على المشاركة في الانتخابات العامة، وتم بناء الثقة في المجالس والحكومات، وهو ما انعكس صداه في الدساتير الحديثة التي دبجت لتتجاوب مع النداء الديموقراطي، إذ احتوت هذه الدساتير المزيد من التنظيم المؤسسي المبني على أفكار جديدة لا تخلو من الإبداع في المجالات السياسية والإدارية، بما في ذلك توسيع المشاركة وتقلص المركزية، وفي هذه الأجواء الفسيحة من الحرية ازدهرت المجادلات الفكرية عن الديموقراطية تحت قباب المجالس وفي أروقة الجامعات وعلى صفحات الجرائد والمجلات وعبر أثير الإذاعات المسموعة والمرئية، وهو ما انعكس على المستوى العالمي لتغدو الديموقراطية قضية عالمية كبرى ووعداً قريباً من التحقق.

منعطف الديموقراطية

يمكن أن يقال، بكثير من الاطمئنان، إن زخم الديموقراطية المتصاعد قد استمر إلى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، فرغم مناخ الحرب الباردة وما صاحبها من مؤثرات وحروب وأجواء الدعاية والتشكيك، فإن الديموقراطية شقت طريقها بثبات، أما بعد هذا التاريخ فقد بدأت الديموقراطية في استنفاد طاقتها، ليس في دول الديموقراطيات الناشئة، بل في معاقل الديموقراطية الراسخة.

وهناك اليوم، ما يشبه الإجماع عند النخب الفكرية الغربية بأن الديموقراطية انحدرت نحو أدنى المستويات، وبين يدي عشرات الكتب والأبحاث الغربية التي تؤكد انحدار الديموقراطية منذ سبعينيات القرن الماضي، فرغم الحفاظ على المظهر الخارجي للديموقراطية، كالانتخابات وحريات الرأي والتعبير والاعتراف بالتعدد، إلّا أن الميزات الأساسية للديموقراطية، كالمشاركة السياسية

النشطة والحقوق الفردية والثقة في المؤسسات الدستورية والطبقة السياسية وحيوية المجتمعات... إلخ، قد تراجعت تماماً، وهو ما يعكسه تنامي حركات الاحتجاج والتمرد والمظاهرات الساخطة والاستنكاف عن المشاركة حتى في المظهر الشكلي للديموقراطية.

إن هناك من يذهب إلى أن الديموقراطية قد ماتت تماما[9] بسبب تحولات بنيوية في الديموقراطية، أدت إلى الانقطاع التام بين الشعوب ومجالس التمثيل النيابي وفقدان الثقة في الحكومات والطبقة السياسية بشكل عام، فقد فقدت الديموقراطية روحها وتحولت إلى مجرد "آلية لاختيار الحكام واستبدالهم"، وهم حكام أصبحوا "قياصرة بالانتخاب"، وهو ما دفع الفرنسي "جاك رانسيير" إلى القول بظهور ما يسميه "كراهية الديموقراطية الجديدة" في كثير من المجتمعات الغربية التي صبت اهتمامها على الشكل وأهملت القيم الجوهرية للديموقراطية وروحها وغاياتها، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تعيش فيما يسميه "دولة القانون الأوليغارشية"[10].

إن وصف "رانسيير" ليس بعيداً عن الدقة، فقد أصبحت الديموقراطية نظاماً للأقلية الغنية وليس لعامة الناس، فالأقلية الغنية وحدها هي القادرة على مواجهة التمويل وأعباء الحملات الانتخابية، ومنذ زمن بعيد كتب أستاذ القانون الدستوري الفرنسي "إندريه هوريو" أن عضوية مجلس النواب أو مجلس الشيوخ في أمريكا تتطلب صرف مليون دولار على الأقل، أما اليوم فإنها تتطلب عشرات الملايين، وإذا أضيف إلى ذلك سيطرة هذه الطبقة على وسائل الإعلام ومؤسسات العلاقات العامة وأجهزة توجيه الرأي العام والدور الذي تلعبه قوى الضغط والشركات الكبرى، فإن الأمر يتضح تماماً، بأن الديموقراطية ليست غير نظام أوليغارشي منتخب. إن ما يجب أن تلتفت إليه أنظار المفكرين والمثقفين هو (الزحف المباشر لرأس المال على السلطة)، فإلى وقت قريب كان رأس المال يعتمد على وكلاء يوصلهم إلى السلطة بأمواله ليحكموا باسمه ووفق مصالحه، فهو يمول حملاتهم الانتخابية ويتعهد برعايتهم الدائمة بشرط خضوعهم لتوجيهاته، لكن هذا الحال بدأ في التبدل، فلم يعد رأس المال يكتفي بذلك، بل بدأ في الزحف المباشر ليتولى السلطة بنفسه، سواء في مجالس التشريع أو في قمة السلطة التنفيذية، وليست ظواهر (دونالد ترامب) في الولايات المتحدة الأمريكية أو (سيلفيو برلسكوني) في إيطاليا، إلا نماذج لهذه الظاهرة، ولا يشذ عن ذلك ما يجري في الوطن العربي، فإن هذه النماذج واضحة تماماً، وفي كل دول

---

(9) على سبيل المثال – سايمون تورومي – نهاية السياسة التمثيلية – ترجمة حسام نايل – المركز القومي للترجمة – القاهرة – ط1 – 2019 م – ص257 وما بعدها.

(10) عصام فاهم العامري – المأزق العالمي للديموقراطية – ص25.

الديموقراطيات الشكلية تقفز العائلات الغنية إلى السلطة وتورثها للأبناء جيلا بعد جيل عن طريق الانتخابات الشفافة النزيهة!! وهو ما بدأ يشير إلى ظهور نوع جديد من الديموقراطية هو (الديموقراطية الوراثية).. ولسنا في حاجة إلى تسمية الدول أو العائلات التي تحكمها بالديموقراطية الوراثية!!

إن هذا البحث لا يتسع لاستدعاء كل الكتابات الغربية ذات الطابع الموضوعي والفكري التي تنبه إلى الخلل الكبير في الديموقراطية الليبرالية الغربية، وهي كتابات كثيرة، ونشير هنا إلى نماذج منها:

- **أموري. د. رينكور (القياصرة قادمون)**

في ستينيات القرن الماضي كتب الأستاذ (أموري. د. رينكور) وهو أستاذ جامعي ومفكر أمريكي، كتاباً سماه (القياصرة قادمون)، حذر فيه من تحول الديموقراطية الأمريكية إلى النظام القيصري، وينطوي هذا الكتاب على تحليلات فكرية شيقة مستمدة من التطور التاريخي للديموقراطية، وخلاصة الكتاب، وهي مدعومة بالأدلة الفكرية والتاريخية، أن النظام الديموقراطي الأمريكي، بسبب تطورات بنيوية، سيبدأ التحول نحو الحكم الفردي (القيصري)، فالنظام الذي أرساه دستور القرن الثامن عشر، القائم على الفصل بين السلطات وتوازنها، والذي أعطى الكونجرس صلاحيات واسعة للحد من الفردية التي يقوم عليها النظام الرئاسي، هذا النظام بدأ في التغير لمصلحة الرئيس الذي سيغدو قيصراً لأسباب كثيرة لا تعود إلى التنظيم الدستوري غير الدقيق، بل تعود لأسباب واقعية تعود للتحول البنيوي في المجتمع الأمريكي، وبمراجعة التاريخ، فإن المجتمع الأمريكي في القرن الثامن عشر كان مجتمعاً متوازناً وهو ذو طبيعة زراعية، تشكل (الطبقة الوسطى) معظم تكوينه، ومن المعروف أن الطبقة الوسطى الواسعة هي أداة الديموقراطية ومن عوامل نجاحها، وذلك ما جعل الديموقراطية معتدلة وفعالة[11]، لكن هذا الحال بدأ في التغير بعد تحول المجتمع الأمريكي إلى مجتمع صناعي وبروز طبقة غنية مهيمنة بأذرعها الصناعية والتجارية، وهو ما جعل المجتمع مجتمعاً طبقياً حاداً، ومن الضروري أن ينعكس ذلك

---

(11) هذا ما يذهب إليه (الكسيس دوتو كفيل) في كتابه (الديموقراطية في أمريكا)، فهو يذهب إلى أن المجتمع الأمريكي في بداياته كان مجتمعاً زراعياً متوازناً، يتشكل معظمه من طبقة وسطى هي سر ديموقراطيته وازدهاره، وهو ما جعله يتنبأ بأن أمريكا ستصبح أعظم دولة في العالم، ومن المعروف أنه كتب كتابه عام 1830م حين كانت أمريكا أمة عادية وأقل تطوراً من دول أوروبا. والكتاب من ترجمة – أمين موسى قنديل – عالم الكتب – القاهرة – ط3 – 1991م.

على التركيب السياسي والدستوري للدولة، ومع الزمن، فإن النظام سينقلب بطريقة (بطيئة وغير مقصودة وغير محسوسة) إلى النظام القيصري.

إن هذا التغير البطيء، يعود إلى نظرية (تحول الأنظمة)، سنعرضها لاحقاً، وقد ذهب رينكور إلى أن مقاليد الحكم الحقيقية ستصبح في يد الرئيس بطريقة دستورية مع تهميش متزايد للكونجرس الذي سيقع – هو نفسه – بين أيدي المركب الصناعي العسكري. ويذهب رينكور إلى أن التاريخ سيعيد نفسه فيما يتعلق بقصة الديموقراطية، فبعد تحليل شيق لتاريخ الديموقراطية، يذهب إلى أن الديموقراطية القديمة، بدأت في الحضارة اليونانية، لكنها انتكست في الإمبراطورية الرومانية، فالديموقراطية التي بدأت بسيطة صافية في اليونان في شكل ديموقراطية مباشرة يتولاها الشعب في (دولة المدينة) انتكست على يدي الإمبراطورية الرومانية في (الدولة القارة)، فرغم أن الرومان، استلهموا في وقت ما، بعض أفكار أسلافهم الإغريق باستحداث المجالس الديموقراطية، إلّا أن حكمهم أصبح قيصرياً خالصاً بسبب التوسع والفتح وحاجات الإمبراطورية إلى السلطة الحازمة، وكما حدث في قصة الإغريق والرومان، فإنه سيحدث في العصر الحديث بين أوروبا وأمريكا.

إن الديموقراطية، في نظر رينكور، هي إبداع الحضارة الأوروبية، وبصرف النظر عن الجهد الأمريكي الحديث، فإن الديموقراطية بأفكارها ومؤسساتها من إنتاج عصر النهضة الأوروبي بفلاسفته الكبار وتجاربه السياسية الطويلة، ولقد بدأت الديموقراطية، صافية وبسيطة في أوروبا، كما كانت في اليونان، ولكنها ستتحول إلى قيصرية في أمريكا كما كانت في روما[12].

إن كتاب رينكور، يذكر بالخطاب الوداعي للرئيس "إدوايت إيزنهاور" عام 1961م، وهو خطاب حذر فيه من خطورة المركب العسكري الصناعي على الأمة والديموقراطية الأمريكية، ومما جاء فيه أننا "نريد للديموقراطية أن تبقى على قيد الحياة لجميع الأجيال القادمة، لا أن تصبح شبح الغد المفلس".

لقد أصبحت الديموقراطية الأمريكية بالفعل نظاماً قيصرياً، ورغم ما يقال نظرياً عن دولة المؤسسات وأهمية الكونجرس والمحكمة العليا، إلّا أن معظم السلطة أصبح بيد الرئيس. إن هذا الاستنتاج، يمكن تأكيده بفحص حجم الصلاحيات التنفيذية و(التشريعية) التي أصبحت بيد الرئيس، فلم يعد الرئيس الأمريكي مجرد رئيس للسلطة التنفيذية كما تصوره من وضع الدستور، بل أصبح

---

(12) أموري. د. رينكور – القياصرة قادمون – ترجمة أحمد نجيب هاشم – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة 1965م.

حاكماً شبه مطلق، وباعتباري أستاذاً للقانون الدستوري، فقد تتبعت صلاحياته في الدستور والقوانين والأعراف والتقاليد الأمريكية، ووجدته لا يقل عن قيصر روماني، ومن المحتمل أن شخصية الرئيس السابق (دونالد ترامب) عكست صورة هذا القيصر بتعاليه على كل شيء بما في ذلك الكونجرس الذي هتك أستاره علانية وسراً[13].

- **مايكل بارنتي.. ديموقراطية للقلة..**

الدكتور مايكل بارنتي، أستاذ أمريكي مرموق في عدد من الجامعات الأمريكية والكندية والأوروبية أحياناً، يكتب ويحاضر بعمق عن الديموقراطية الليبرالية بشكل تحليلي واسع، وهو يعتبر أن الرأسمالية تتناقض تناقضاً تاماً مع الديموقراطية، وله آراء كثيرة في تشريح الديموقراطية وكيفية إصلاحها.

في عام 2002م أصدر أشهر كتبه (ديموقراطية للقلة) وهو كتاب عميق وشامل يقع في ترجمته العربية في أكثر من خمسمائة وخمسين صفحة، وهو في اعتقادي من أفضل الكتب الصادرة في هذا القرن عن أزمة الديموقراطية، ومع أنه من الصعب جداً تلخيص الكتاب في الأبحاث القصيرة إلّا أن العنوان نفسه يعكس خلاصة نظرته للديموقراطية الحديثة، وهو على مدى ثمانية عشر فصلاً يشرح ويحلل مدى التناقض بين الأطروحات النظرية للديموقراطية الموجودة في الكتب التي يتلقاها الطلاب والواقع الحقيقي لنظام الحكم، ويفند، بطريقة مفصلة، حجج السياسيين المدافعين عن نظامهم، ويختتم الكتاب بفصل سماه ديموقراطية للقلة يقدم خلاصة كتابه وينفي فيه مزاعم (التعددية) في المجتمع الأمريكي الذي أصبحت تعدديته محصورة في النخبة الحاكمة والطبقة السياسية، فلم تعد التعددية بمعناها العام، أي وجود مجموعات متوازنة تمثل كل المصالح المهمة في داخل المجتمع مع وجود حكومة تقف فوق هذه المجموعات وتتجاوب مع التوجهات المتعددة، بل أصبحت التعددية صورية وانعكاساً للطبقة الحاكمة[14].

من بداية الكتاب، الذي أعيد طبعه سبع مرات، يعلن بارنتي اتباعه لمنهج جديد لا يقوم على الوصف والتحليل لهيكل المؤسسات، فأهمية الحكومة لا تكمن في تركيبها الهيكلي، بل فيما تفعله

---

(13) ولمن يريد مراجعة حجم السلطات الفعلية المقننة للرئيس الأمريكي، فيمكن مراجعتها في كتابنا – الوسيط في القانون الدستوري – دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت – ط1 – 2000م، ص 316 وما بعدها. أما الصلاحيات غير المنظورة، فإنها أكثر من أن تحصر وتعد.

(14) مايكل بارنتي – ديموقراطية للقلة – ترجمة حصة المنيف – المشروع القومي للترجمة – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة... 2005م، ص 533 وما بعدها.

وكيفية تأثير سياساتها على الناس في داخل البلاد وخارجها، فهو سيركز هدفه على محاولة تبيان حقيقة أن الديموقراطية الليبرالية تتنافى – في الأساس – مع الرأسمالية القائمة في الوقت الراهن، وأن النظام الاجتماعي الرأسمالي إنما ينتهك الديموقراطية على نحو مستمر.

لم يلجأ بارنتي في كتابه إلى المنهج الوصفي الذي يتبعه – عادة – شراح القانون والسياسة بوصف هياكل السلطة وطريقة عملها، بل لجأ للتحليل العميق بربط الديموقراطية بالنظام الاقتصادي الذي يشكل الدعامة الأساسية للنظام السياسي، وذلك بحكم العلاقة الواضحة بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية، وفي كل الكتاب لا يمل من إبراز الحجج على تعفن النظام ومؤسساته وصورية الديموقراطية القائمة على الخداع والكذب والغش والتزييف.

وإذا كان (رينكور) يذهب إلى استنتاج مشابه بتحول الديموقراطية البطيء وغير المقصود وغير المحسوس وينفي فكرة المؤامرة التي يمكن أن تقف وراء هذا التحول، فإن بارنتي يذهب على العكس من ذلك، ويلح على أن الديموقراطية الليبرالية قامت منذ البداية على (المؤامرة) والخداع، فالذين وضعوا الدستور الأمريكي هم من بدأ المؤامرة بوضع دستور ونظام حكم لخدمة هدف واحد وهو (تكريس سلطة الأغنياء) من البداية وضمان حمايتها بالدستور والقوانين، ولإثبات ذلك فإنه يرجع إلى المرحلة التاريخية التي صاحبت وضع الدستور والمجادلات الفكرية والسياسية في ذلك الوقت ليثبت أن المؤامرة موغلة في القدم، وبينما يذهب كثير من الكتاب إلى أن المجتمع الأمريكي لم يكن طبقياً عند وضع الدستور ويتشكل من طبقة متوسطة متقاربة، فإن بارنتي يؤكد أن المجتمع الأمريكي كان طبقياً يخلو من المساواة، فقد كانت أقلية لا تزيد على خمسمائة شخص يسيطرون على أعمال التجارة والبنوك والشحن والتعدين والصناعة في الشاطئ الشرقي في القرن الثامن عشر، وأن عدة أشخاص كانوا يملكون ثلاثة أرباع الأراضي في نيويورك ومعظم الأراضي الزراعية في ولاية فرجينيا، أما المناقشات التي صاحبت الدستور فقد تركزت على كيفية إيجاد شكل ومظهر لحكومة تحظى بالدعم الشعبي، ولكنها لا تمس الهيكل الطبقي القائم، ويسرد "بارنتي" أطروحات (ماديسون) عند وضع الدستور، ففي الورقة العاشرة من الأوراق الفيدرالية يكتب ماديسون "أن أكثر مصادر الشقاق والنزاع شيوعاً واستمراراً هو ذلك التنوع في التوزيع غير المتساوي للملكية، فأولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون كانوا يمثلون دائماً مصالح متباينة ضمن المجتمع، وأن الهدف الأول للحكومة هو حماية السلطات والصلاحيات المختلفة وغير المتساوية الناشئة عن حيازة الثروة"، وقد كان رأي واضعي الدستور أن الديموقراطية هي "أسوأ الشرور السياسية جميعاً"، وأن مشكلات البلاد ناجمة عن "فتن

وحماقات الديموقراطية"، أما رئيس المؤتمر الدستوري "جورج واشنطن" وهو الرئيس الأمريكي الأول فقد كان يحث المندوبين على عدم إصدار وثيقة هدفها، مجرد إرضاء الناس[15].

إنني أعرف، أن مفهوم الديموقراطية كان غامضاً مشوشاً في ذلك الوقت، فقد كان ذهن آباء الدستور ينصرف إلى المعنى الإغريقي للديموقراطية المباشرة، ففي الأوراق الفيدرالية يتم التأكيد على استبعاد الديموقراطية واللجوء إلى الحكم (الجمهوري) الذي كان يعني في ذهنهم النظام النيابي، وهكذا فقد أسسوا ديموقراطية من نوع آخر أقرب ما تكون للنظام الروماني، وهو مما لا يجعلنا نجاري بارنتي في الذهاب نحو نظرية المؤامرة المقصودة، ومن المرجح أن تحليل رينكور أكثر واقعية بتحول النظام الأمريكي من الديموقراطية إلى القيصرية بشكل بطيء وغير مقصود. ومع كل ذلك، فإن كتاب "ديموقراطية للقلة" يعد من الكتب العميقة في تشريح الديموقراطية، وهو لا يتوقف عند حصر المثالب، بل يتحدث عن طرق الإصلاح، وهي طرق يجب أن تبدأ بإصلاح النظام الاقتصادي الذي يشكل المحتوى الحقيقي للديموقراطية، وبغير ذلك لا يمكن الهداية نحو العصر الديموقراطي[16].

سايمون تورمي.. نهاية السياسة التمثيلية..

تورمي هو أستاذ إيرلندي مختص في النظرية السياسية، وهو عميد كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في أستراليا، وله عدة مؤلفات من بينها كتاب عنونه بـ "نهاية السياسة التمثيلية"، وهو عنوان ينطوي على نوع من الجزمية تجاه الديموقراطية التمثيلية التي تكاد تصل إلى نهايتها، وليس لتورمي نفسه آراء عميقة، وإنما تكمن قيمة كتابه في تلخيص عشرات الكتب والأبحاث والمقالات التي ركزت على كشف أزمة الديموقراطية الليبرالية وما صاحب هذه الأزمة من ظواهر، مثل تنامي الشعبوية، وفقدان الثقة في الطبقة السياسية، وظهور الأحزاب الصغيرة المنبعثة من ردات الفعل الغاضبة التي لا تقوم على رؤية فكرية أو أيديولوجية متماسكة أو برامج منظمة أو حتى تمرد النخب الغنية التي لا تعاني الاضطهاد الفردي كالفنانين والمشاهير. ومن بداية الكتاب يقدم تورمي عشرات الأسماء للحركات والشخصيات المناهضة للديموقراطية الليبرالية، فكتابه عبارة عن دراسة لما يتخلق، وقد يمهد للانتقال نحو بعض الأشكال الجديدة للديموقراطية، وهي الديموقراطية الرقابية أو ما يسميه عالم الاجتماع الإنجليزي "كولن كراوتش" (ما بعد الديموقراطية)، أي البحث عن نظام جديد ينطوي على هياكل أخرى لصنع القرار والحوكمة

---

(15) بارنتي – المرجع السابق – ص88.

(16) إن كتاب بارنتي بشكل عام مهم للغاية، ومع ذلك فإنه يمكن مراجعة الفصول 3، 4، 5، 7، 9، 13، 14، 18، فهي من أكثر الفصول تناولاً للموضوع بصورة مباشرة.

الجماعية بصورة أكبر من تلك الموجودة في الديموقراطية المعاصرة. ويذهب تورمي إلى أن الديموقراطية النيابية تعاني أزمة حقيقية، وهي أزمة تعكسها أربعة مظاهر واضحة هي، انخفاض المشاركة الانتخابية، تدني الانتماء للأحزاب السياسية، انعدام الثقة في السياسيين، وتراجع الاهتمام بالسياسة[17]. ولقد أصبحت ظاهرة انخفاض المشاركة الانتخابية، وهي أشد وضوحاً في الدول الراسخة في الديموقراطية التي تشهد القليل من الإقبال، وباستثناء الانتخابات الرئاسية التي تصاحبها المعارك المثيرة وحملات الإعلام المكثفة، فإن الانتخابات على مستوى البرلمانات أو المجالس المحلية تتدنى باستمرار، وعلى العكس من ذلك فإن دول الديموقراطية الناشئة تشهد إقبالاً أكبر لأسباب ترجع إلى التلهف للديموقراطية عقب الاستبداد أو بسبب الحماس الظرفي الناشئ عن تصورات وهمية، لكن ذلك يتراجع فيما بعد بسبب خيبات الأمل المتكررة، أما الانتماء للأحزاب فقد بدأ في التراجع لأن الأحزاب فقدت جاذبيتها، ويقدم تورمي إحصائيات مريعة، فقد كانت الأحزاب في الدول الديموقراطية تضم ما بين 20- 30% من الناخبين وقد تدنت اليوم إلى 1% مما يضعف الأحزاب إضعافاً كبيراً.

إن الأحزاب في الأنظمة الديموقراطية هي المحرك الحيوي للمؤسسات الديموقراطية باعتبارها الأداة الرئيسية لبلورة الأفكار الفردية وتصميم البرامج والخطط السياسية، وهي تعتمد في قوتها ودورها على حجم قواعدها، وحين تفقد هذه القواعد فإنها تفقد فاعليتها، وتطرح مسألة التدني هذه مشاكل مركبة ذات تأثير بالغ في العمل الديموقراطي، وفي مقدمة ذلك (ارتماء الأحزاب في أحضان الشركات الكبرى)، ذلك أن تدني الانتماء يضعف التمويل مما يجعل الأحزاب في حاجة إلى ممول، وهو من يصنع سياستها ضرورة.

إن هذا التدني أصبح ظاهرة عامة شملت الأحزاب ذات الطابع اليساري، فهذه الأحزاب التي تقوم عقيدتها – في الأصل – على مقاومة الظلم وطغيان الأغنياء، فقدت بريقها وجاذبيتها أيضاً، وهناك اليوم تحول ملحوظ نحو الحركات الاحتجاجية، مثل حركة "النجوم الخمسة" في إيطاليا، أو حركة "احتلوا وول ستريت" الأمريكية التي أصبحت حركة عالمية في سنوات قصيرة، أو حركة "انهض" في أستراليا. وتعاني الديموقراطية الليبرالية من فقدان الثقة في الطبقة السياسية، بسبب الفشل والفساد والخداع الذي تمارسه هذه الطبقة، وقد وصل الأمر اليوم إلى جعل الشخصية السياسية شخصية محتقرة، فقد حل الاحتقار محل الاحترام الذي كان يحظى به السياسي إلى وقت قريب، ولأن الطبقة السياسية هي الجسم الوسيط بين الشعب ومؤسسات

---

(17) سايمون تورمي – نهاية السياسة التمثيلية – ترجمة حسام نايل – المركز القومي للترجمة – القاهرة – ط1 – 2019م – ص51 وما بعدها.

الديموقراطية، فإن العداء وانعدام الثقة انعكسا على فاعلية المؤسسات، وكل ذلك قد قاد إلى الظاهرة الرابعة، وهي فقدان الاهتمام بالسياسة، وفقدان الديموقراطية لأحد أهم أركانها وهو المراقبة والمساءلة فلا تنتعش الديموقراطية إلا بوجود ثقافتها الإيجابية الهادفة، وهي تتراجع وتموت في ظل الفتور واللامبالاة وعدم الاكتراث.

جون كين.. حياة الديمقراطية وموتها..

جون كين هو أستاذ معروف في جامعة سدني بأستراليا مختص في العلوم السياسية وأستاذ بارز في جامعة بكين ومؤسس مركز دراسة الديموقراطية في لندن، وهو أول مركز من نوعه في العالم، وعرف كين بكتاباته الإبداعية حول الديموقراطية، وحاصل ومرشح لنيل جوائز عالمية بسبب مساهماته العميقة في أبحاث الديموقراطية، وله كتب منشورة بمختلف اللغات، ومن أهمها كتاب "حياة الديموقراطية وموتها" وهو كتاب ضخم جداً، يزيد عدد صفحاته على 1200 صفحة، وقد صدر الكتاب باللغات الصينية والإسبانية والبرتغالية والكورية، ودخل اللغة العربية مؤخراً عام 2021م.في عام 2009م، وبعد سلسلة من الكتابات حول الديموقراطية، أصدر كين كتاب "حياة الديموقراطية وموتها"، وهو كتاب يصعب تلخيصه بسبب كثرة الأفكار وتنوع التجارب المعروضة فيه والتناول التاريخي الطويل للديموقراطية منذ إبداعها في العصور القديمة حتى اليوم، وبصرف النظر عن أفكار كثيرة تستحق التأمل والتعليق، ومن بينها نفي أسطورة نشوء الديموقراطية المباشرة في بلاد اليونان التي سبقتها – كما يقول – ديموقراطيات الشرق في مصر والهند وبلاد الرافدين، بصرف النظر عن ذلك، فإن أهم ما يذهب إليه هو الاعتراف بهشاشة الديموقراطية الليبرالية اليوم ودخولها في المنعطف الأخير والحاجة إلى نظام جديد وهو نظام "ما بعد الديموقراطية" الذي يطلق عليه اسم "الديموقراطية الرقابية".

في هذا الكتاب، يستعرض كين تاريخ الديموقراطية التي بدأت موجتها الأولى في أمم الشرق واليونان، وهي الموجة الإبداعية الأولى على صعيد البحث عن أسس جديدة لنظم الحكم خارج نظم الاستبداد المألوفة، فهي المرة الأولى في التاريخ التي يقام فيها نظام حكم يعيد السلطة والسيادة للشعب الذي ينغمس بصورة كلية ومباشرة في ممارسة السلطة، وهو النظام الذي استمر عدة قرون قبل أن ينتكس لأسباب عملية تتعلق بالتغيرات البنيوية في طبيعة الدولة، أما الموجة الثانية فهي "الديموقراطية التمثيلية" التي ولدت مع عصر النهضة الأوربية وازدهرت نحو قرنين من الزمان، لكنها اليوم تعيش عصر أزمتها الحادة، وهو يسخر من دعاة نظرية نهاية التاريخ التي تروج بأن هذه الديموقراطية، بشكلها الحالي، تمثل نهاية المطاف، إن هذه الديموقراطية، في نظرة، مكتوبة على الرمال وليست منقوشة في الصخر كما يزعمون، فهي نظام تسري عليه

قوانين الكون وفي مقدمتها قوانين التغير والزوال، ورغم اعترافه بأهميتها وأهمية قيمها الخالدة، إلا أنها مصابة اليوم بالعقم، وهي مثل الديموقراطية الكلاسيكية سيجرفها تيار الزمان.

إنه يشارك غيره من المفكرين والمثقفين الغربيين في الاعتراف بأزمة الديموقراطية الليبرالية الحديثة، وهي الأزمة التي يعكسها فقدان الثقة من شعوبها في أداء وشكل الحكومات وتعفن المؤسسات والسيطرة الكلية لأقليات محدودة على دفة الحكم، مما جعل الديموقراطية تتلاشى تدريجياً، وهناك حاجة إلى ديموقراطية "ما بعد التمثيل" لمعالجة ما يسميه "ديموقراطية وستمنستر" الآفلة.

إن ديموقراطية وستمنستر كما يسميها، أصبحت مثل موقد على الجليد غير قابلة للاشتعال، وبعد أن يستعرض تجارب أخرى للديموقراطية من خارج العالم الغربي مثل الهند واليابان.. إلخ، فإنه يستنتج الحاجة إلى تطوير الديموقراطية، وهو مع عمق تحليلاته لواقع الديموقراطية ومعضلاتها، فإنه يطرح ما يسميه "الديموقراطية الرقابية" لعلاج الأزمة.

إن ما يسميه الديموقراطية الرقابية هي بمثابة "كلاب المساعدة وكلاب النباح" التي تساعد فاقدي البصر ورعاة القطعان في تلمس الطريق وتحسس الأخطار، فالنظام التمثيلي السائد أصبح مشابهاً للعميان، وهناك حاجة لمساعدته على السير عن طريق الديموقراطية الرقابية التي تقوم على إدماج عناصر جديدة كمنظمات المجتمع المدني وأجهزة مراقبة السلطة ولجان النزاهة ومجالس المواطنين وبرلمانات الأقليات والنشاط القضائي والمساءلة العامة المستقلة.. الخ.

يدعو كين بصورة ما إلى إيجاد سلطة "فوق البرلمانية" لانتشال الديموقراطية، فهو مع إدراكه لتعثر النظام التمثيلي، إلا أنه يعترف بضرورته باعتباره ركناً من أركان الديموقراطية، لكنه لم يعد كافياً، وحده، لضمان إصلاح الديموقراطية، ورغم جدية تحليله وأطروحاته النقدية، إلا أنه، كغيره من المفكرين الغربيين، يقف حائراً عند البحث عن البدائل، فهو على أي حال، ما زال مؤمناً بالنظام التمثيلي، ولم يمد بصره إلى أبعد من ذلك، فالواقع أن الفكر الغربي في مجمله، مصاب بالحيرة، عندما يتعلق الأمر بالإصلاح، ولا يقدم غير وصفات تلفيقية لن تعالج – على الأرجح – صعوبات الديموقراطية المزمنة [18].

خلاصة:

---

18 جون كين– حياة الديموقراطية وموتها – ترجمة محمد العزير - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر – 2021م

هناك اليوم مئات الكتب والأبحاث والمقالات الصادرة في الغرب التي بدأت تنوح على الديموقراطية وتتذكر عصورها الذهبية، وهي أعمال لا يمكن حصرها ومتابعتها، وليس من هدف هذه الأعمال الشماتة والنقد الهدام، بل غايتها الإصلاح قبل فوات الأوان، لأن الديموقراطية بدأت تفقد روحها وحيويتها وتستنزف أسسها الأخلاقية.

ولم يعد النواح على الديموقراطية حبيساً في الدوائر الأكاديمية التي قد لا تدرك ضرورات الدولة ومتطلباتها الأمنية، بل امتد للطبقة السياسية نفسها التي بدأت تعترف وتتحسر على ضياع، ليس مؤسسات الديموقراطية، بل قيمها الأساسية، وعلى سبيل المثال، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" كتب في شيخوخته أحد أهم كتبه "قيمنا المعرضة للخطر"، وينطوي العنوان، بصرف النظر عن المضامين، على حسرته الشديدة على قيم الديموقراطية التي كانت من مفاخر الأمة الأمريكية، وهو يعترف بكل وضوح بأن "الحرية" نفسها أصبحت في خطر، إذ ازدادت القيود بصورة غير معقولة في الولايات المتحدة الأمريكية وبحجة مكافحة الإرهاب، فإن القيود لم تقتصر على الأجانب، بل طالت المواطن الأمريكي الذي أصبح، وفقاً للقانون "الوطني"، عرضة للقبض والتفتيش والاحتجاز ومصادرة الممتلكات والاستيلاء على المعلومات الشخصية والكتب والمراسلات ومداهمة الأماكن والاستيلاء على السجلات، وذلك فضلاً عن الاعتقال والتعذيب والحرمان من حقوق الدفاع.. إلخ[19].

أما "فرانسيس فوكوياما"، وهو الذي بشر في التسعينيات بنهاية التاريخ معلناً بأن الديموقراطية الليبرالية، وعلى الأخص بنموذجها الأمريكي، شكلت نهاية التاريخ بحيث لم يعد للفلاسفة من حجة لمزيد من البحث عن أفضل أشكال الحكم، فقد بدأ في التراجع عن حكمه القطعي بسبب خيبات أمله في أداء الديموقراطية، سواء في الغرب أم في الدول التي تعيش على معتقداته، وفي عام 2006م كتب كتابه (أمريكا على مفترق الطرق)، وقد انطوى الكتاب على أفكار كثيرة، وما يهمنا منها أفكار ثلاث هي، تبرؤه من المحافظة الجديدة، وحاجة الديموقراطية الليبرالية لإعادة الهندسة بالتنمية السياسية والاقتصادية، وهو ما اسماه "الهندسة الاجتماعية"، وأخيراً اعترافه بخصوصية المجتمعات وحاجتها لديموقراطيتها الخاصة وعدم صلاحية النموذج الغربي للتعميم والفرض بالقوة[20].

---

(19) جيمي كارتر – قيمنا المعرضة للخطر (أزمة أمريكا الأخلاقية – ترجمة محمد محمود التوبة – منشورات العبيكان – السعودية – ط1 – 2007م – ص 131 وما بعدها.

(20) فرنسيس فوكوياما – أمريكا على مفترق الطرق – ترجمة محمد محمود التوبة – العبيكان – السعودية- ط1 – 2007م، ص 153 وما بعدها.

الوجه الخارجي للديموقراطية:

لعل أبشع وجوه الديموقراطية الليبرالية هو وجهها الخارجي الذي يعكس التناقض التام بين قيمها النظرية المطروحة وممارستها العملية البشعة، وبينما تطرح الديموقراطية قيمها النظرية باعتبارها نظاماً يقوم على الرحمة والتسامح واحترام التعدد وكرامة الإنسان وحقه في الحياة والحرية وسلامة الروح والجسد ونبذ العنف والإكراه والتعذيب والتعسف.. إلخ، فإنها من الناحية العملية نظام يتسم بالوحشية والعنصرية، فهي نظام عدواني من الدرجة الأولى عندما يتعلق الأمر بالغير من الأمم والشعوب الأخرى، وليس من المصادفات التاريخية تزامن ظهور الديموقراطية مع توسع الاستعمار وبلوغه ذروة الوحشية، فالقرن التاسع عشر الذي شهد ذروة ازدهار الديموقراطية وانتشارها في عموم دول الغرب، هو القرن نفسه الذي شهد اتفاق الدول الديموقراطية على التوسع الاستعماري واقتسام النفوذ، فبعد اكتمال ظهور الدول القومية وتحقق الوحدات الأوروبية وفي ظل البرلمانات المنتخبة والحكومات الديموقراطية، عقد مؤتمر برلين عام 1880م الذي أطلق المرحلة الوحشية للاستعمار، وتحت جناح هذه الديموقراطيات تم إبادة مئات الملايين من البشر واستنفدت موارد وخيرات الشعوب في عشرات الدول وسخرت هذه الخيرات لرفاهية الدول الغربية، وفي هذه المرحلة ابتكرت الدول الديموقراطية أبشع وسائل التعذيب، فمارست الإعدام الجماعي، وشيدت المعتقلات الجماعية الرهيبة، وعصفت بكافة حقوق الإنسان، فاعتقلت وعذبت وشردت ونهبت دون أي وازع ديني أو أخلاقي أو قانوني، ومع بزوغ القرن العشرين، فإن الديموقراطيات الغربية، انسجاماً مع خصائصها العدوانية، شنت الحروب الكبرى وقتلت وشردت – مرة أخرى – مئات الملايين دون رحمة، وليس هناك مقولة أكثر زيفاً من الادعاء بأن الديموقراطية لا تمارس الحروب العدوانية، فكل حروب الديموقراطية ذات طابع عدواني، لأن هذه الديموقراطية تنتج (الطغاة) كما يمكن أن تنتج القادة الحكماء، فهي التي انتخبت (أدولف هتلر) في ظل الدساتير الديموقراطية "دستور فايمر" وهي التي انتخبت (بنيتو موسوليني) في ظل الملكية الدستورية.

إن الديموقراطية، في الماضي والحاضر، صالحة لإنتاج (الطغاة) مثلها مثل نظم الاستبداد، بل إنها تضفي شرعية أكبر على طغاة الديموقراطية، وليس في هذا النظام أية ضمانة لإنتاج العقلاء، فالديموقراطية الأمريكية التي انتخبت "واشنطن ولنكولن وإيزنهاور" هي نفسها التي انتخبت "جورج بوش الصغير" "ودونالد ترامب" وهما من طغاة الديموقراطية في العصر الحديث، والديموقراطية الفرنسية التي انتخبت "شارل ديغول وجاك شيراك" هي التي انتخبت "ساركوزي" وهي من تفتح الأبواب أمام السيدة "ماري لوبان". ولقد كان "جورج بوش الصغير" طاغية لا يرحم،

وعلى جناح "الديموقراطية الوراثية" وصل لقمة سلطة أمريكا والعالم ليكتب في التاريخ صفحة من أشد الصفحات سواداً، فباسم الله قام بشن أشد الحروب وحشية في العراق وأفغانستان، وفي عهده سنت أبشع القوانين المقيدة للحرية والمشرعنة للتعذيب والاحتجاز والقتل وبنيت المعتقلات والسجون الأكثر ظلاماً، فقد وقع الرجل الأكثر خواءً بيد طغمة "المحافظين الجدد" لينتج معهم النسخة الأكثر تطوراً "للمكارثية" المتوحشة، ولقد كان بوش الصغير لا يمتلك من مقومات الحكم غير المجد العائلي والاستعداد للطاعة العمياء لمخططات المحافظين الجدد، وهم فئة لا تؤمن بغير القوة والعنف والقسوة المغلفة بالهرطقات الدينية الزائفة[21].

ولم يتوقف الوجه البشع للديموقراطية الغربية عند حلقة الاستعمار والحروب الكونية الكبرى، فسلوكها العدواني الوحشي ما زال مستمراً تنقله إلينا الأخبار كل صباح، حيث تمارس الدول الديموقراطية الغربية سياساتها العنصرية في كل مكان تصل إليه وتخطط سياسات الحروب والحصار والعمل على تغيير الأنظمة بالقوة والتآمر لإشعال الفتن تحركها الروح الأنانية والعدوانية، ومهما كان حجم دعايتها وقوة إعلامها، فإن النخب الواعية، على الأقل، لم تعد قابلة لخداعها.

الجوانب المعطوبة في الديموقراطية

إن الديموقراطية، في الأصل، منظومة واحدة متكاملة، ومع ذلك فإنها تتشكل من جوانب تتكامل مع بعضها البعض، ولكي يكون النظام ديموقراطياً، لابد من سلامة كل جانب من هذه الجوانب، وإذا أصيب أحدها بالعطب، فإن الديموقراطية تصاب بالاختلال، والواقع أن لأي نظام سياسي، بما في ذلك الديموقراطية، ثلاثة جوانب، هي القيم التي يقوم عليها، والمؤسسات التي تجسد هذه القيم، والمظاهر والإجراءات التي تكرسه وتدل على وجوده، وفي هذا البحث سنشير

---

(21) يروي الأستاذ محمد حسنين هيكل قصة انتخاب بوش الصغير وأسبابها التي تعود لخواء شخصيته وسهولة السيطرة عليها وتوجيهها لتنفيذ مخططات المحافظين الجدد، فقد كان الرجل سكيراً مدمناً ليس فيه ما يلمع غير تاريخ والده وتجربة محدودة في حكم تكساس، وبعد أن استبعدت جماعة المحافظين الجدد معظم مرشحيها للرئاسة وجدت ضالتها فيه، وما كتب هيكل يستحق التأمل في مقالة "إمبراطور من تكساس" وهو منشور في كتابه (الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق) منشورات دار الشروق – القاهرة – ط8 – 2009م – ص148.

وجماعة المحافظين الجدد، هي جماعة سياسية يهودية متطرفة تعمل من أجل الكيان الصهيوني وضمان انتصاره النهائي وقيام إسرائيل الكبرى تمهيداً لظهور المسيح، ولتفاصيل أكثر يمكن الاطلاع على كتابنا "المحافظون الجدد، قادتهم وأفكارهم والأطروحات المضادة لأفكارهم" مكتبة طرابلس العلمية العالمية – طرابلس – ليبيا – ط1 – 2018م.

إلى هذه الجوانب بصورة موجزة جداً ومحاولة البحث في موطن الخلل الذي أصاب الديموقراطية المعاصرة.

أولاً: قيم الديموقراطية

قيم الديموقراطية، هي الهدف النهائي المرغوب في تحقيقه، وهي بهذا المعنى، الجانب الأكثر أهمية في الديموقراطية، فالواقع أن المؤسسات والإجراءات عبارة عن آلية لتجسيد القيم النظرية المجردة، وليس هناك اتفاق تام على (مصفوفة قيم الديموقراطية)، ولكن هذه القيم تدور حول فكرة جوهرية واحدة هي (ضمان العيش بحرية) في مجتمع تتضارب فيه مصالح الأفراد مما يدفعهم "للصراع"، وهكذا فإن الديموقراطية عبارة عن نظام لضبط الصراع وتقنينه ليدور بصورة سليمة مقبولة في ظل أقل ما يمكن من (القيود) على حرية الأفراد مما يصح معه القول إن الديموقراطية هي "نظام للحرية"، لكن هذا المعنى العام ليس كافياً، وهو ما دفع الفلاسفة والمفكرين إلى محاولة إيجاد مصفوفة، أكثر تفصيلاً لقيم الحرية والديموقراطية، وهي مصفوفة تتسع وتضيق بحسب نظرة الفيلسوف والمفكر، وقد حصرها "جون لوك مثلاً" في ثلاث، هي: "حق الحياة والحرية وطلب السعادة"، وتلك هي القيم التي استلهمها إعلان الاستقلال الأمريكي الصادر عام 1776م مستبدلاً "الملكية" بطلب السعادة، وهو النهج نفسه تقريباً الذي اتبعته الثورة الفرنسية عام 1789م حين رفعت شعار "الحرية والإخاء والمساواة"، وجسدته في إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وذلك في أربعة حقوق، هي: "الحرية، الملكية، الأمن، ومقاومة الظلم والطغيان"، فتلك هي الحقوق الطبيعية. ومع الزمن وبتطور الديموقراطية، فإن قيم الديموقراطية بدأت التزايد في اتجاه الفضائل الإنسانية الكبرى، كالعدالة والمساواة والكرامة وحرمات الجسد والعقل وحريات التصرف والاختيار، وإذا كان من غير الممكن حصر قيم الديموقراطية الكثيرة، فإنه يمكن، إضافة إلى ما ذهب إليه "دايموند"، إدراج القيم الأساسية للديموقراطية في كونها تقوم على ما يلي:

- حرية واسعة تقوم على أقل ما يمكن من الحواجز القانونية، فإذا كانت الحرية المطلقة غير ممكنة، وأحياناً مضرة، فإن النظام الديموقراطي يجب أن يقوم على أوسع ممارسة للحرية لتشمل كل الحريات المنصوص عليها في الدساتير والمواثيق الوطنية والدولية، مثل حريات الاعتقاد والتعبير والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق التملك والعمل والمعرفة والتنقل والانتماء للأحزاب والمنظمات... إلخ.
- المساواة بين المواطنين، واعتبار المواطنة هي القاعدة الأساسية للحقوق والحريات.

- العدالة التامة بين المواطنين وقيام النظام على التكافؤ الحقيقي للفرص.
- ضمان المشاركة السياسية الحقيقية والواسعة دون فوارق اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.
- الاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية والعرقية والدينية.
- سيادة القانون وخضوع الحكام للمساءلة وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- مضمون اقتصادي للدولة يحد من الفوارق ويمنع الأقلية من التحكم في الحياة السياسية.
- مصفوفة واسعة من الحقوق والحريات المضمونة بطريقة فعالة بالدستور والقوانين.
- مضمون أخلاقي للدولة باعتبارها هيئة جماعية غايتها تحقيق السلم والاستقرار والرفاه.
- تربية المواطنين على الروح الوطنية والولاء والاعتزاز بالدولة.
- رؤية إنسانية شاملة تقوم على احترام الآخر والرغبة في التعايش في مناخ السلام ونشر مبادئ الاعتدال والتسامح.

تلك هي معظم قيم الديموقراطية، وهي تتوسع باستمرار، فكلما ازدهرت الديموقراطية اتسعت مساحة الحرية في إطار الضوابط الأخلاقية والقانونية والإنسانية، وهي قيم كونية تتفق جميع الأمم على جوهرها، وقد ترسخت مع الزمن في وجدان الشعوب جميعاً، وهي ليست حكراً، كما يشاع، على الحضارة الغربية، والحق أن هذه الحضارة أسهمت في إضعافها أكثر مما أضافت إليها.

ثانياً: مؤسسات الديموقراطية:

مؤسسات الديموقراطية هي "وعاء القيم"، وبدون المؤسسات الفعالة، تتحول القيم إلى شعارات خادعة، فالمؤسسات هي التجسيد الحي والمادي للقيم المجردة، ويعتمد نجاح الديموقراطية وازدهارها على قدرة المؤسسات على حمل قيم الديموقراطية والتعبير عنها، وينشأ الفشل الديموقراطي عند قصور المؤسسات أو عجزها أو عدم تلاؤمها مع قيم الديموقراطية.

وليس للديموقراطية، في الواقع، مؤسسات كثيرة التعقيد من الناحية النظرية، فهي تقوم على مؤسسات رئيسية محدودة وواضحة تماماً، تكملها مؤسسات فرعية تجعلها أكثر فاعلية، ورغم

تنوع المؤسسات واختلافاتها الطفيفة من دولة إلى أخرى، إلا أنها مؤسسات تقوم فكرتها الرئيسية على تجسيد إرادة الشعب وضمان مشاركته في الشأن العام، وأول هذه المؤسسات هو وجود "نظام تمثيلي" يقوم على مجلس نيابي يختاره الشعب ويتولى الحكم بالتشريع نيابة عنه وحكومة خاضعة لتوجيهه ومراقبته، كل ذلك في إطار دستور مكتوب، يجب أن يكون واضحاً ودقيقاً، مهما كان شكله ومصادره، فالدستور، بمعنى ما، هو المؤسسة الرئيسية وحجر الأساس في بناء الدولة، ثم المجالس والحكومات باعتبارها العنصر الحيوي لتحريك الدولة.

إن هذه المؤسسات، في الديموقراطية الحقيقية، هي العنصر المادي المجسد لقيم الديموقراطية، وكلما كانت هذه المؤسسات قادرة على تجسيد القيم، فإن الديموقراطية تنمو وتزدهر، وكلما تباعدت عن ذلك فإن النظام يتحول نحو شكل آخر.

إن محنة الديموقراطية اليوم، كما كانت في كثير من الحقب، تكمن في عجز المؤسسات أو عدم صلاحيتها لتجسيد القيم، فالديموقراطية التي تقوم على قيمة (المساواة) تفقد معناها في المجتمعات الطبقية حين تتحول المجالس النيابية والحكومات إلى تمثيل الطبقة النافذة وليس الشعب السياسي في مجمله، وتغدو المشاركة المنصوص عليها في الدستور مجرد أطروحة نظرية، وهكذا تتحول الديموقراطية إلى عملية شكلية لأنها تغدو ديموقراطية للقلة[22].

إن الديموقراطية، كما يقول "بارنتي" أعمق بكثير من كونها "مجرد قواعد تحكم اللعبة السياسية" فالديموقراطية، دون مضامين اقتصادية، تتحول هي نفسها إلى لعبة، ولا يشفع في ذلك وجود حريات شكلية، مثل حرية التعبير والكلام، فالديموقراطية ليست "ندوة" للتعبير، ولكنها نظام حكم للشعب كله.

إن ما ينطبق على المساواة، ينطبق على غيرها من القيم، فالمشاركة السياسية والحريات والحقوق والعدالة، وغير ذلك من القيم، أصبحت في ظل الديموقراطية المعاصرة مجرد أوراق في لعبة الديموقراطية.

ثالثاً: المظاهر والإجراءات..

---

(22) مايكل بارنتي – ديموقراطية للقلة – ترجمة حصة المنيف – المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – 2008. ص 77 وما بعدها. والدكتور بارنتي أستاذ أمريكي مرموق في عدد من الجامعات الأمريكية والكندية والأوروبية أحياناً، ويكتب ويحاضر بعمق عن خطورة الرأسمالية على الديموقراطية، وفي كتابه المشار إليه أعلاه يشرح بالتفصيل انتهاك الرأسمالية للديموقراطية، ويحاول العمل على إيجاد طرق ووسائل لإصلاح الديموقراطية، وأظن أن كتابه من أفضل الكتب لتشريح الديموقراطية الأمريكية وكشف خباياها.

المظاهر جانب مهم في الديموقراطية، ومن أهم هذه المظاهر والإجراءات "وجود نظام انتخابي دقيق يتصف بالشفافية والنزاهة، ولأهمية الانتخابات في النظام الديموقراطي فقد أصبح يعتبر في نظر الكثيرين معياراً ودليلاً على وجود الديموقراطية، فلم تتوصل البشرية، بعد، إلى نظام آخر يشكل آلية عملية لاختيار القيادات السياسية وضمان تداول السلطة، ولأهمية الانتخابات في النظم الديموقراطية، فقد أصبحت ترتفع إلى مستوى القيم.

إن هذا المظهر المهم للديموقراطية لا ينطوي – في ذاته – على المعنى الديموقراطي في جميع الأحوال، حتى لو اتصف بالنزاهة والشفافية، وسواء في الديموقراطيات أو نظم الاستبداد، فإن الانتخابات تحولت، في كثير من الأحيان، إلى مظهر زائف لا يتجاوز دوره دور طبقة رقيقة من السكر تخفي ما تحتها من طعم شديد المرارة، وكثيراً ما تحولت الانتخابات إلى وسيلة لإخفاء الطابع الفردي والاستبدادي للنظم السياسية.

ورغم أهمية الانتخاب باعتبارها مظهراً وآلية لاختيار الحكام، فإن الشكوك تتزايد باستمرار حول ادعاءات الشفافية والنزاهة، وذلك ليس في العالم الثالث كما يظن، بل في معاقل الديموقراطية الغربية، ومن المشكوك فيه اليوم وجود نظام انتخابي نزيه وشفاف، فلم تعد العملية الانتخابية بتلك البساطة القديمة، إذ أصبحت عملية معقدة تتداخل فيها الأموال الفاسدة والرشاوى والتمويل والخداع والديماغوجية والوعود والضغوط والفضائح والصفقات، وإذا وضعت الانتخابات تحت المجهر فإن ما سيتكشف سيكون مفزعاً وغريباً، والواقع أن الزيف الانتخابي غدا أكثر وضوحاً في المجتمعات الغربية تتداوله وسائل الإعلام والمحاكم والرأي العام كما في انتخاب ساركوزي لرئاسة فرنسا أو ترامب في الرئاسة الأمريكية، ويمكن القول باطمئنان إن الانتخابات في النظم الغربية أصبحت أقل نزاهة وشفافية مما هي عليه في العالم الثالث.

إن إحدى أهم (الملاحظات) على الديموقراطية المعاصرة تتعلق بالتناقض المتزايد بين قيم الديموقراطية ومؤسساتها ومظاهرها، وأن ما يمكن تثبيته هو أن قيم الديموقراطية لا تزال سليمة لم تصب بالعطب، ومما يجدر ملاحظته "أن قيم الديموقراطية ذات طابع كوني" مستمدة ومقبولة من كل الحضارات والثقافات، أما العطب، فإنه يرجع – على الأرجح – إلى الخلل الكبير في المؤسسات والمظاهر التي لم تعد قادرة على تجسيد قيم الديموقراطية، وعلى هذه المؤسسات والمظاهر يجب أن ينصب الإصلاح.

استنتاجات

عند دراسة الديموقراطية بأفكارها الكبرى ومؤسساتها السياسية يمكن التوصل إلى عشرات الاستنتاجات والملاحظات، بعضها إيجابي وبعضها سلبي، فعبر آلاف السنين تطورت أسس وأفكار الديموقراطية، وتقلب هذا النظام ليبلغ في بعض مراحل التاريخ ذروة الازدهار، ويتدنى في مراحل أخرى إلى أدنى المستويات، وفي هذا البحث سنتوقف عند الاستنتاجات والملاحظات الكبرى التي نعتقد أنها أكثر أهمية وأكثر فائدة في إصلاح الديموقراطية بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص، وهي استنتاجات وملاحظات يمكن البناء عليها في التخطيط لمحاولة بناء نموذج عربي للديموقراطية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الديموقراطية عملية تاريخية كبرى

الديموقراطية، مثلها مثل التحولات التاريخية الكبرى، ليست "نزعة" أو رغبة تنشأ عند فرد أو جماعة بسبب قناعة فكرية أو بسبب الضغوط الداخلية أو الخارجية، بل هي عملية تحول تاريخي يرتبط باشتراطات موضوعية تهيئ لنجاحها، وعند فقدان هذه الشروط أو ضعفها فإن الديموقراطية تصاب بالفشل والتعثر.

إن العمليات التاريخية الكبرى مثل الحضارة أو النهضة أو التنمية ترتبط بشروط موضوعية، مادية ومعنوية، فلا يمكن لأمة أن تنتقل من البدائية إلى الحضارة أو من التخلف للنهضة أو من الفقر نحو التنمية إلّا بتوافر شروط ذلك، وهكذا فإن الديموقراطية، مثلها مثل هذه التحولات التاريخية الكبرى، لا تستطيع شق طريقها دون توافر اشتراطاتها، وهي عملية ذات طريق طويل، فالأمم الديموقراطية القائمة اليوم، لم تصل إلى ما وصلت إليه في وقت قصير، فقد كانت رحلة الديموقراطية شاقة وبطيئة اعتمدت على الصبر والتراكم والتدرج والتحسن المستمر وفي ظروف لا تخلو من الصراعات والانتكاسات.

ويخطئ خطأً فادحاً من يظن أن الديموقراطية يمكن أن تنشأ بقرار سياسي أو رغبة جارفة، حتى وإن كانت صادقة.

نعم، إن الرغبة والعزيمة والمثابرة من لوازم الديموقراطية، وإن الجهد الإنساني الذي يقوم به الفلاسفة وأهل الفكر والسياسة، من شروط إقامة الديموقراطية ومن عوامل نجاحها، غير أن ذلك لا يعد كافياً وحده لإنجاز الديموقراطية.

وللديموقراطية شروط كثيرة، غير أن أهم شروطها – في نظري – يعود للعوامل الثقافية، فالديموقراطية ليست عملية سياسية أحادية الجانب، بل هي في الأساس عملية ثقافية مركبة تعود للبيئة التي تنشأ فيها والإنسان الذي ينهض بأعبائها.

ولقد قضيت سنوات من البحث والتأمل للبحث في شروط الديموقراطية الموضوعية، وقد استنتجت أن للديموقراطية خمسة شروط أساسية لا تنشأ ولا تزدهر إلا مع توافرها[23]، غير أن أهمها على الإطلاق هو (ازدهار الفلسفة والثقافة). وهو ما يتطلب بعض الشرح الموجز جداً.

قد يكون من أروع الكتب الباحثة في تاريخ الفلسفة، كتاب "ول ديورانت" (قصة الفلسفة)، وبصرف النظر عن أبعاد كثيرة في هذا الكتاب الملخص الشامل لتاريخ الفلسفة، فإن من أهم استنتاجاته، أن الفلسفة، طوال التاريخ الإنساني، مرت بثلاثة عصور زاهية، بلغت فيها الفلسفة ذروتها، من حيث النوع والكم، وهي عصور أعقبتها عصور أخرى من ذبول الفلسفة وانحطاطها، وقد لاحظ "ديورانت" أن هذه العصور ظهرت في ظل حضارات الغرب الأساسية وهي حضارة الإغريق والرومان والحضارة الغربية الحديثة، فقد ازدهرت الفلسفة والثقافة في ظل هذه الحضارات، وانتكست بانتكاسها. وفي دراستي لتاريخ الديموقراطية، فقد لاحظت أن الديموقراطية أيضاً، ازدهرت في التاريخ الإنساني في ثلاثة عصور أيضاً، هي نفسها عصور ازدهار الفلسفة والحضارة، مما دعاني إلى إطلاق مصطلح "الشقيقات الثلاث" لوصف هذه الحالة بسبب الترابط الوثيق بين هذه الظواهر.

لقد بدأت الحضارة اليونانية – على الأرجح – في القرن الثامن قبل الميلاد عام 776 ق.م. وبعد نحو قرن بدأت قصة الفلسفة المعروفة على يد "طاليس الملطي"، أما الديموقراطية (المنظمة والفعالة) فقد بدأت في القرن السادس قبل الميلاد على يد "صولون" وذلك عام 594 ق.م.

إن هذا الترابط ليس وليد الصدفة، بل إنه ينطوي على دلالة واضحة.

لقد كانت ولادة الفلسفة والديموقراطية متزامنة، أما الازدهار الديموقراطي فقد بلغ ذروته مع ازدهار الفلسفة والثقافة، فقد بلغت الفلسفة ذروتها في القرنين الخامس والرابع وهو عصر الفلاسفة العظام (سقراط وأفلاطون وأرسطو) وهو العصر نفسه الذي بلغت فيه الديموقراطية ذروتها (عصر بركليس)، وقد بدأت الديموقراطية في التهاوي عشية موت أرسطو عام 322 ق.م.

---

(23) لقد شرحت هذه الشروط في كتابي (شروط الديموقراطية) وذلك بالتفصيل والحجج والبراهين المستخلصة من تاريخ الديموقراطية وتجاربها المتنوعة، وتكمن هذه الشروط في ازدهار الفلسفة والثقافة، تربية المواطنين، القيادة الديموقراطية، المحتوى الاقتصادي ووجود الطبقة الوسطى، وأخيراً مناخ السلام والاستقرار.

وهذا هو الدرس الأول من دروس تاريخ الديموقراطية الذي سيتكرر بعد ذلك، وذلك جدير بالملاحظة.

لقد بلغت الفلسفة ذروتها الثانية في العصر الجمهوري الروماني[24] الذي ينقسم بدوره إلى عصرين الأول والثاني، والعصر الأخير هو الذي شهد ذروة الفلسفة، فبعد سقوط أثينا نهائياً، انتقلت الفلسفة على يد الرواقيين والإبيقوريين والكلبيين للدولة الرومانية، وبلغت ذروتها في عصر "ماركوس شيشيرون 106- 43 ق.م" و"لوكيوس سينيكا – 4 ق.م – 65م"، ومع أن الفلسفة الرومانية لم تكن ذات طابع أصيل مثل الفلسفة اليونانية، فهي مجرد امتداد لها وإعادة لكتابتها، إلّا أنها أنتجت ديموقراطية تتناسب مع مستواها، وهي فكرة (الجمهورية) القائمة على نظام (التمثيل النيابي)، فقد عرفت الجمهورية نظام التمثيل والانتخاب على مستوى القناصل ومجلس الشيوخ الروماني وغير ذلك من الوظائف، كما عرفت الكثير من القيم الديموقراطية كالعدالة والمساواة والمشاركة السياسية، ولعل أهم ما أنتجته هذه الفلسفة فكرة (القانون الطبيعي) بما تنطوي عليه من عالمية، وهي الفكرة التي استلهمها شيشرون من الفلسفة الأفلاطونية ثم تغلغلت في ضمير رجال القانون الروماني. وليست الجمهورية، إلّا تأويلاً جديداً للديموقراطية استلهمها الرومان لإيجاد نظام سياسي يتلاءم مع واقع الدولة الإمبراطورية الكثيرة السكان والواسعة المساحة، فإذا كانت الديموقراطية انعكاساً لدولة (المدينة) الصغيرة، فقد كانت الجمهورية انعكاساً للدولة الإمبراطورية، وهكذا انعكس مستوى الفلسفة وحجم الدولة على النظام الجمهوري الروماني بطابع لا يخلو من ديموقراطية وإن كانت محدودة.

بعد شيشرون وسينيكا، انهارت الفلسفة بصورة كلية تقريباً، وهو ما أدى إلى انهيار الجمهورية ودخلت الدولة الرومانية في عصرها الإمبراطوري الصارم الذي نظر للديموقراطية على أنها نظام مبتذل لا يصلح لإمبراطورية توسعية يقوم منهجها على الغزو والفتح واستعمار الشعوب (البربرية).

إن الغزو والفتح والتوسع، أدخل في سلطة الإمبراطورية شعوباً وأجناساً أخرى ليست مساوية لشعبها الأصلي، وهو ما غير – في الأصل – مفهوم المواطنة وانعكس على قيم المساواة والعدالة والمشاركة ونظام الحكم، وهكذا فإن تهاوي الفلسفة في العصر الإمبراطوري أدى إلى الاختفاء النهائي للديموقراطية لأكثر من ألف عام التي شكلت ظلام الفلسفة وظلام الديموقراطية على السواء، ولا يقدح في ذلك القول بأن زمرة من الفلاسفة المسيحيين ظهروا

---

(24) ينقسم التاريخ الروماني إلى ثلاثة عصور سياسية مختلفة، وهي العصر الملكي من القرن الثامن إلى القرن السادس ق.م، والعصر الجمهوري من القرن السادس إلى القرن الثاني ق.م، ثم العصر الإمبراطوري الذي يمتد حتى زوال الإمبراطورية.

في العصر الإمبراطوري، من أمثال القديسين، بولس، جريجوري وأوغسطين، ذلك أن هؤلاء الفلاسفة تركزت فلسفتهم على القيم الدينية والدفاع عن المسيحية في ظل إمبراطورية كافرة، ولم يكن لهم، في الواقع، إسهام سياسي يذكر في ميدان الديموقراطية ونظم الحكم.

وهكذا تثبت صحة المعادلة، مرة أخرى، بين الفلسفة والديموقراطية، وللمرة الثالثة، يتكرر الدرس والملاحظة في العصور الحديثة، بالترابط بين الفلسفة والديموقراطية، فبعد ظلام الألف عام، ولدت الفلسفة من جديد في (عصر النهضة الأوروبية)، وبصرف النظر عن اعتبارات كثيرة، فإن عصر الفلسفة الحديثة بحسب "ول ديورانت" يبدأ مع "فرنسيس بيكون 1561- 1626م" الفيلسوف والسياسي الذي وضع أسس المدرسة التجريبية وهي أساس الديموقراطية، وقد بلغت الفلسفة ذروتها مع ظهور "توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، البارون منتسكيو... إلخ."، فقد شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر، ليس ازدهار الفلسفة بشكل عام، بل ازدهار الفلسفة السياسية بصورة خاصة، وهكذا انبعثت الديموقراطية مرة أخرى وبصورة قوية تلائم مستوى الفلسفة ومستوى الدولة القومية أيضاً، وعلى صدى فلسفة العقد الاجتماعي وما تنطوي عليه من أفكار عظيمة عن الحرية والمساواة وحقوق المواطنة، بلغت الديموقراطية ذروتها بالثورات الكبرى، فدبجت الدساتير الحديثة وشيدت المؤسسات الديموقراطية، مما دفع "فردريك هيجل" إلى الصدح بمقولة نهاية التاريخ في مطلع القرن التاسع عشر.

وإلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين ظلت الفلسفة مشتعلة والديموقراطية في طور الازدهار، غير أن عصر الفلسفة بدأ في التهاوي منذ عدة عقود، وهو ما يعني، بالقياس التاريخي، بداية طور الانحطاط للديموقراطية.

يذهب رأي إلى اضمحلال الفلسفة في القرن العشرين الذي لم يشهد ظهور فلاسفة بالمعنى الكامل، فآخر الفلاسفة ولدوا في القرن التاسع عشر، ولعل آخرهم، كما يذهب "ديورانت"، (هنري برجسون، 1859- 1941م)، (وبنيتوكروتشي 1826- 1952م)، وفي أحسن الأحوال قد يضاف إليهما (برتراند راسل 1872- 1970)، أما بعد ذلك، فمن الصعب الحديث عن فلاسفة، رغم وجود من قد يجادل حول قيمة (سارتر في فرنسا، وسانتيانا وجيمس ودوي في أمريكا)، ومع ذلك، فإن قناعتي تذهب إلى أن هؤلاء مفكرون أكثر مما هم فلاسفة، فهم امتداد لغيرهم، والأرجح أنهم يتشابهون مع الرواقيين والإبيقوريين في العصر الهلينستي. وخلاصة الأمر، فإن ظلام الفلسفة الجديد يومئ بانحطاط الديموقراطية، فقد أثبت درس التاريخ التلازم بين الحضارة والفلسفة والديموقراطية، وهكذا فإن الديموقراطية، باعتبارها عملية تاريخية كبرى، بدأت في فقدان أحد

شروطها ليخف إشعاعها وبريقها وهو بداية الذبول، وما لم تجد الفلسفة من ينتشلها من وهدتها، فإن الديموقراطية ستعاني المصير نفسه.

هذا على مستوى العالم، أما على المستوى العربي، فإن الأمر أشد وأدهى، ففي ظل العقم الفلسفي والفكري والقحط الثقافي يصعب الحديث عن ديموقراطية حقيقية حيوية وفعالة، وما لم يخضع (العقل العربي) للتجديد والانفتاح على الفلسفة والثقافة، فإنه سيكون عاجزاً عن إبداع الديموقراطية الملائمة لتكوين الأمة، وفي ظل الانكفاء الحالي المرير فإن الآمال تظل ضعيفة.

ثانياً: الديموقراطية عملية مركبة

تتسم الديموقراطية بطابعها الشامل، فهي ليست نظاماً سياسياً يعتمد على البعد السياسي وحده، بل هي عملية مركبة ذات أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية وتاريخية، والواقع أن البعد السياسي لا يحظى بأهمية استثنائية، بل إنه مجرد انعكاس للأبعاد الأخرى.

ويخطئ كثيراً من يظن أن الديموقراطية يمكن أن تنشأ وتتطور بقرار سياسي يضع الدستور ويشيد المؤسسات ويخوض غمار الانتخابات، فما لم تتكامل للديموقراطية شروطها وتهيأ ظروفها فإنها تغدو شكلاً دون مضمون، ومن المرجح، في هذه الحالة، أن تفاقم الصراعات عوضاً عن تخفيضها.

تنبعث الشروط والعوامل الموضوعية المناسبة للديموقراطية من أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية، هي التي تعمل لصالح الديموقراطية أو ضدها، فالتطور التاريخي لشعب ما وحجم تجربته السياسية ومستوى وعيه يلعب دوراً بارزاً في استعداده ومقدرته على إدارة الديموقراطية، كما أن بنيانه الاجتماعي ودرجة انسجامه القومي والديني يلعب دوراً مهماً، ففي المجتمعات البدوية القائمة على الولاء القبلي أو الجهري تواجه الديموقراطية صعوبات جمة، كما أن المجتمعات القائمة على التعدد القومي والديني المملوء بذكريات الصراع أقل قابلية للتطور الديموقراطي، وقد تصبح الديموقراطية نفسها أداة لتكريس الفرقة والانقسام وعدم الاستقرار.

إن أول ما تتطلبه الديموقراطية يستند على عوامل ثقافية تتعلق بتنشئة الشعب وتربيته على قيم الديموقراطية، ومن أبرز هذه القيم (الروح الوطنية) وزرع روح الاعتزاز والولاء للوطن الذي لا يعلوه أي ولاء آخر، ومنذ القدم اهتم مفكرو الغرب بظاهرة أطلق عليها (حس الدولة)، تتمثل في تعمق الاعتقاد بالأهمية الاستثنائية للدولة في وجدان المواطن وشعوره المستمر بأن الدولة هي

(الإطار الأسمى) القادر على حمايته وإسعاده والاستجابة لآماله وطموحاته بشكل لا تنازعه أية عاطفة أخرى تنبعث من عوامل قومية أو إثنية أو دينية أو طائفية.

إن المجتمعات، بطبيعتها، مجتمعات مركبة ومتنوعة، ومن الطبيعي وجود نوع من الولاء لهذه التكوينات الاجتماعية أو الجهوية، غير أن هذا الولاء يجب أن يتوقف عند حدوده الطبيعية، أما إذا ارتفع هذا الولاء إلى درجة عالية فإنه يستنزف الروح الوطنية ويضعف الولاء للدولة ويدمر الروح الوطنية، وإذا حدث ذلك فإن حس الدولة يتلاشى، وتغدو الديموقراطية نفسها عبارة عن أداة للاستنصار على الآخر ولعبة لقهر شركاء الوطن.

إن ما تعانيه الديموقراطية في العالم الثالث بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص يعود إلى هذا العامل، فقد تغلبت العوامل الاجتماعية، القومية والدينية والطائفية، على العوامل السياسية، فلم ينشأ بعد حس الدولة، ولا يزال الولاء يعود للقبيلة والدين والطائفة، ومن الغريب، حقاً، أن بعض دساتير الدول العربية الأكثر تحضراً ووعياً، تكرس هذا الولاء وتدعمه، وهي من ابتكر أفكار (المحاصصة) التافهة لتعمق الفرقة والتشرذم وتغذي روح الصراع بين القوميات والأديان والطوائف.

إن الديموقراطية تقوم على (المشاركة) النبيلة وليس (المحاصصة) التافهة، فالمشاركة هي انعكاس حقيقي لقيمة (المساواة) جوهر الديموقراطية، وهي تجسيد لفكرة المواطنة، قاعدة الحقوق والحريات، أما المحاصصة فهي التجسيد الحي لنفي المساواة والمواطنة.

إن التنشئة الوطنية وتربية المواطنين على قيم الديموقراطية الحقيقية، هي الشرط الأهم لبناء الديموقراطية وضمان تطورها، ومنذ أفلاطون إلى آخر فلاسفة القرن العشرين، لا يوجد فيلسوف بحث الديموقراطية أو دعا إليها، إلّا وأعطى أكبر اهتمامه لمسألة التربية، وقد ردد أفلاطون مراراً في كتابه الجمهورية (أن بناء الديموقراطية يتطلب بناء الإنسان الديموقراطي)، والواقع أن كتاب الجمهورية، كما قال عنه (روسو)، هو كتاب في التربية وليس في السياسة، أما روسو نفسه فقد كرس كتاباً تاماً للتربية هو كتاب (آميل أو في التربية) وذلك بعد أن فرغ من كتابة نظريته السياسية.

إن هذا المقام لا يسمح بالإفاضة في موضوع التربية والتنشئة الوطنية لارتباطها الوثيق بالديموقراطية، غير أن ما يجب التأكيد عليه هو الجانب الثقافي في الديموقراطية باعتباره أحد أركانها الرئيسية[25].

---

(25) من يريد تفاصيل أهمية التربية في الديموقراطية، يمكن مراجعة كتابنا (شروط الديموقراطية) فقد خصصنا لهذا الموضوع عدة فصول تبين أهمية التربية، خصوصاً الفصلين التاسع والعاشر ص181- 226.

أما الركن الثاني، شديد الأهمية، فهو يتعلق بالمضمون الاقتصادي للديموقراطية.

يلعب الاقتصاد دوراً مهماً في الديموقراطية، وهناك من يذهب إلى حد المبالغة بالقول إن الديموقراطية – في الأصل – نشأت لأسباب اقتصادية، فهي في التحليل الأخير، نشأت بسبب الصراع على الثروة، فقد نشأت الديموقراطية باعتبارها الصيغة المثلى لإدارة موارد الدولة، فمهما كانت أعمال الحكومة، فإن أهم انشغالاتها تكمن في جمع الموارد وإنفاقها، وليس هيكل الدولة غير مؤسسات صممت لهذه الغاية، ومن الأصح القول إن الديموقراطية عبارة عن نظام سياسي واقتصادي، إذ يلعب الاقتصاد دوراً بارزاً في بناء الديموقراطية وتطورها.

ويشترط لنجاح الديموقراطية وجود نظام اقتصادي ملائم، وتذهب ملاحظتي، المنبثقة من تأمل تاريخ الديموقراطية، أن أفضل نماذجها وأزهى عصور ازدهارها تمت في ظل وجود مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية، وهو عادة، المجتمع الذي يتشكل في معظمه من (طبقة وسطى)، والواقع أن أغلب المجتمعات الناجحة في المضمار الديموقراطي هي المجتمعات التي تصادف قيام ديموقراطيتها في ظل وجود طبقة وسطى أو شهدت تدخلات (إصلاحية) عملت على إنشاء هذه الطبقة، ولقد تحدث أرسطو في كتاب (السياسة) عن أهمية إنشاء هذه الطبقة لبناء الديموقراطية.

إن الديموقراطية لا تنجح في نوعين من المجتمعات، هما المجتمعات الطبقية والمجتمعات الفقيرة، ففي المجتمع الطبقي، كما هو حال معظم المجتمعات الغربية، تتحول الديموقراطية إلى عملية شكلية، لأن التفاوت الطبقي، يضرب قاعدة المساواة، وهي أول قيم الديموقراطية، ورغم أن النظام يعترف من الناحية النظرية بمبدأ المساواة بين المواطنين في الترشح وتولي الوظائف القيادية، إلّا أن هذا المبدأ يتحول إلى مجرد شعار، فتؤول السلطة فعلياً للأقلية الغنية، وتغدو الديموقراطية عبارة عن (أوليغارشية) دستورية.

إن هذا الاستنتاج ينسحب على المجتمعات الفقيرة، فالواقع أن الفقر من آفات الديموقراطية، وتصاب الديموقراطية في المجتمعات الفقيرة بثلاث علل كبيرة هي:

- تدني الوعي السياسي.
- ارتفاع مستوى الصراع.
- القابلية للاختراق الخارجي.

ومع هذه العلل، فإن الديموقراطية في المجتمعات الفقيرة، تتحول إلى عملية شكلية تكتفي بالمظاهر، كالانتخابات، دون أن يكون لها أي مضمون حقيقي.

إن آفة الديموقراطية في المجتمعات الغربية اليوم، هي زحف رأس المال نحو السلطة، فالواقع أن ديموقراطية الغرب ذات طابع طبقي، فهي ديموقراطية للأغنياء وحدهم.

في ثمانينيات القرن الماضي، أصدرت مجلة تايم الأمريكية عدداً خاصاً عن الديموقراطية، ووضعت على غلاف العدد صورة رئيس الوزراء الإسباني "فيليب غوانزليس"، وكان عنوان العدد (عصر الوسامة)، وتحت هذا العنوان كتبت مقالات عديدة، يذهب محتواها إلى أن الانتخابات أصبحت تنتج السياسيين الأكثر وسامة وليس الأكثر نبلاً، وذكرت أنه بافتراض عودة قادة مثل (إبراهام لنكولن أو المهاتما غاندي) إلى العمل السياسي اليوم، فإنهم سيفشلون في الانتخابات بسبب افتقارهم للوسامة حتى مع نبل القضايا، فالعصر أصبح عصراً للوسامة، والواقع أن هذا الاستنتاج كان صحيحاً بسبب طغيان وسائل الإعلام وقوة تأثير الصورة والمظهر والطلة البهية التي أنتجت رؤساء الوسامة من نمط رونالد ريغان وبيل كلنتون وباراك أوباما وطوني بلير... إلخ.

ومن المحتمل أن عصر الوسامة بدأ في التراجع لمصلحة (عصر الثراء)، فما هي مزايا رئيس مثل (دونالد ترامب) في الولايات المتحدة الأمريكية، أو غيره الكثيرين تحت قباب الكونجرس؟ أما الوطن العربي، فيقدم أمثلة لا تخطئها العين عن زحف الثراء نحو قمة السلطة بلا مؤهلات وبلا قضية!!

والخلاصة، فإن الديموقراطية لا تبنى ولا تزدهر في ظل المجتمعات الطبقية ولا المجتمعات الفقيرة، وفي الوطن العربي لا يمكن بناء ديموقراطية حقيقية دون حركة إصلاحية اقتصادية تصنع (الطبقة الوسطى)، فهذه الطبقة هي التي تمنح الديموقراطية الفاعلية والاعتدال، وذلك هو جوهرها.

ثالثاً: الديموقراطية والسلام

من الثابت تاريخياً أن الديموقراطية لا تنشأ ولا تزدهر إلّا في مناخ الاستقرار والسلام، فهي وإن كانت نظاماً لتقنين الصراع وتهذيبه، إلّا أن تفاقم الصراعات وبلوغها درجات عليا يدمر الديموقراطية.

تنشأ الديموقراطية عادة بعد فترات التوتر والصراعات، لكنها لا تزدهر إلّا في مناخ الاستقرار، فقد بدأت الديموقراطية في أثينا عام 594. ق.م على يد صولون بعد صراعات مريرة كادت تؤدي إلى حرب أهلية طاحنة، فكانت الديموقراطية هي الحل، وبلغت هذه الديموقراطية ذروتها في عهد "بركليس" في القرن الخامس بعد نهاية حروب "البلوبينز"، ونشأت الجمهورية الرومانية بعد سلسلة

من الصراعات بسبب تحولات بنيوية في المجتمع، أما الديموقراطية الحديثة فقد نشأت بعد سلسلة من الحروب والثورات، وقد بدأت إرهاصاتها بعد نهاية حرب الثلاثين سنة (1618- 1648) بين البروتستانت والكاثوليك، فظهرت "الدولة القومية" في أوروبا التي هيأت المناخ لنمو الفكر الديموقراطي، وقد توج ذلك بالثورة الفرنسية التي نشرت في أوروبا أفكار التنوير وظهور العصر الجمهوري.

بلغت الديموقراطية الحديثة ذروتها في القرن التاسع عشر وذلك بسبب مناخ السلام النسبي الذي هيمن على القارة الأوروبية.يوصف القرن التاسع عشر بالقرن الدبلوماسي فما بين عامي 1815- 1914م شهدت أوروبا حالة من الهدوء، فرغم الصراعات والحروب المحدودة، إلّا أن القرن الدبلوماسي اتسم بالسلام العام فقد كانت الدبلوماسية أكثر فاعلية من المجابهات.

لقد ازدهرت الديموقراطية في القرنين التاسع عشر والعشرين لأسباب متنوعة، كان من بينها – بلا شك – غزارة الإنتاج الفلسفي وشيوع السلام، وبدأت الديموقراطية في فقدان زخمها مع اندلاع الحروب والصراعات، فمنذ الحرب العالمية الأولى بدأت رحلة الانهيار بظهور الفاشية والنازية ثم الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ففي هذه المناخات بدأ ضعف الديموقراطية، ويمكن أن يقال إن الحرب الباردة وجهت ضربة مؤلمة للديموقراطية.

إن الديموقراطية، حتى في البلدان الراسخة، تتعرض لهزات عنيفة في أوقات الحروب والأزمات، ففي هذه الأوقات تظهر الديموقراطية باعتبارها نظاماً ينقصه الحزم، إذ تتطلب الأزمات والحروب وجود سلطة قوية وحازمة وسريعة التصرف وتطفو على السطح مزاعم الحفاظ على الأمن القومي فتتراجع الحريات والحقوق ويضعف أداء المؤسسات التشريعية ويتنامى بشكل مخيف تسلط الحكومات، وبذرائع الحاجة لاتخاذ القرارات السريعة والحازمة لمواجهة مواقف لا يمكن مواجهتها بسلطات مبعثرة، فمن طبيعة القرارات، في هذه الأوقات، أن تتسم بالسرية والسرعة، فلا يمكن إخضاع قرارات الحرب والسلام للنقاشات الواسعة والعلنية التي يتصف بها النظام الديموقراطي.

إن الديموقراطية الحديثة تتعرض اليوم لهذه المحنة، ومن أسباب ذبولها مناخ الحروب والصراعات الذي خلقته الدول الديموقراطية نفسها.

إن السبب الرئيسي لضعف الديموقراطية اليوم هو مناخ الحروب والصراعات الذي خلقته الولايات المتحدة الأمريكية، فهي بسبب سيطرة أقلية على مؤسساتها الديموقراطية وتوجيهها لهذه المؤسسات في اتجاه افتعال الأزمات والحروب، أدخلت الديموقراطية في أحد مآزقها التاريخية.

إن هذا الحال، يعيد للأذهان تحذير "رينكور" من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعيد سيرة الإمبراطورية الرومانية التي دمرت الديموقراطية في العصور القديمة وأنتجت القياصرة، والأرجح أن يكون موت الديموقراطية في العصر الحديث على يد الإمبراطورية الأمريكية.

إن هذا الاستنتاج بدأ يظهر بوضوح من خلال انتكاس الديموقراطية في أمريكا، فهي بحجة محاربة الإرهاب ومزاعم مقاومة الاستبداد ونشر الديموقراطية، بدأت، منذ عقود، في تضييق مساحة الحرية وتهميش دور المؤسسات التشريعية وإضعاف حيوية المجتمع المدني... إلخ، ولن يمر وقت طويل حتى تتحول هي نفسها، بصورة غير محسوسة، نحو الاستبداد، وستكون إحدى المفارقات التاريخية، أن الدولة المدمرة للديموقراطية هي نفسها التي تتعالى مزاعمها بالدفاع عن الديموقراطية.

وخلاصة الأمر، فإن مناخ السلام والاستقرار هو ما يناسب الديموقراطية، أما مناخ الأزمات والصراعات والحروب فهو البيئة المناسبة لإنتاج الاستبداد، وفي هذا المناخ الذي يضعف الديموقراطية، فإن آليات الديموقراطية نفسها ستنتج أسوأ الزعماء، فرغم أن الديموقراطية – نظرياً – هي نظام لإنتاج أفضل القادة، فإنها، في مراحل انحطاطها تتحول إلى نظام لإنتاج "الطغاة" والرجال الأقل كفاءة، وتلك، كما يقول "هاملتون"، من حماقات الديموقراطية.

رابعاً: الديموقراطية والقابلية للتحول

قد تكون نظرية "تحول الأنظمة" واحدة من أصدق وأفضل نظريات أفلاطون، فقد أثبت هذا الفيلسوف العظيم، أن كل نظام سياسي يتحول مع الزمن إلى نظام سياسي آخر، وهناك، في نظره، صيرورة حتمية للأنظمة، وذلك بسبب عوامل موضوعية تلعب دوراً غير محسوس، فيتحول النظام، بصورة بطيئة، من نظام إلى آخر هو نقيضه التام.

إن هذه الملاحظة الفكرية في غاية الأهمية، وهي الملاحظة الأكثر منطقية في تفسير ذبول الديموقراطية في الوقت الحاضر.

إننا في هذا البحث لن نقدم غير خلاصة موجزة لنظرية أفلاطون ومن جاء بعده، وهي قد لا تغني عن الرجوع إليها في مصادرها الأصلية[26]، ولكن هذه الخلاصة كافية لإعطاء فكرة واضحة عن صيرورة الأنظمة وتقلبها.

---

(26) يمكن مراجعة تفاصيل هذه النظرية في كتابنا (شروط الديموقراطية) ص 181 وما بعدها.

وخلاصة نظرية أفلاطون، أن الأنظمة السياسية، بما فيها الديموقراطية، تتحول وتتقلب ويؤدي كل نظام سياسي إلى ولادة نظام سياسي آخر بعد أن يستنفد النظام الأول طاقته بعد أن يضعف وتختفي القيمة الأساسية التي قام عليها النظام وظهور قيمة أخرى أكثر فاعلية تؤدي إلى تحول النظام، وهو ما يتكرر مع النظام الجديد بعد أن يستنفد طاقته فينتج النظام الثالث، وهكذا تتحول الأنظمة وتتعاقب في دائرة حلزونية مستمرة.

إن هذا الاستنتاج الأفلاطوني يقوم على "حقيقة" "ومعادلات" تؤدي إلى هذا التحول والتقلب، أما الحقيقة، فهي أن لكل نظام سياسي وجهين، وجهه الحسن والآخر السيئ، فالنظام، في العادة، يبدأ بوجهه الحسن، لكنه مع الزمن ينقلب إلى وجهه السيئ، تمهيداً لتحول النظام نحو نقيضه، أما المعادلة فهي أن لكل نظام "قيمة" يقوم عليها و"إنساناً" يؤمن بهذه القيمة و"مؤسسات" صالحة لتفاعل القيمة والإنسان وتجسيد النظام لإنتاج وجهه الحسن، أما حين يختل أحد عناصر المعادلة بتبدل القيمة أو تغير "نوع" الإنسان أو "فساد" المؤسسات، فإن النظام يتحول من شكله الأصلي نحو شكل آخر.

يقسم أفلاطون أنظمة الحكم إلى خمسة أنواع هي: الأرستقراطية، التيموكراسية أو الحكم الطموحي، الأوليغارشية، الديموقراطية، الاستبدادية. أما القيم التي تقوم عليها هذه الأنظمة فهي "الحماس والشرف" للنظام الأرستقراطي، و"الحرية والمساواة" للنظام الديموقراطي و"الخوف" لنظم الاستبداد.إن النظام السياسي، كي يضمن الديمومة والاستقرار، يربي مواطنيه على القيم والفضائل التي يقوم عليها، فالنظام الاستبدادي يربي مواطنيه على "الخوف" فينشر الرعب والقسوة والعقاب، وهو ما يدفع الشعب للاستسلام للاستبداد حتى زوال الخوف، أما النظام الأرستقراطي فيربي مواطنيه على الحماس والشرف، ولا يتبدل النظام إلّا مع تبدل هذه الفضائل.

تقوم الديموقراطية على فضيلتين أساسيتين هما "الحرية والمساواة" ووجوب تربية المواطنين على هذه القيم وتشييد المؤسسات الصالحة لخلق التفاعل بين القيم والإنسان، وعندما يحدث ذلك فإن الديموقراطية تظهر بوجهها الحسن، بشرط فهم الحرية والمساواة وفق فضيلة "الاعتدال".

الاعتدال، هو ما يعطي الديموقراطية وجهها الحسن، فتغدو نظاماً مستقراً مسؤولاً، فتنتج أفضل القادة وأخلص المواطنين، غير أن الديموقراطية تنقلب نحو وجهها السيئ بالإسراف في الحرية والمساواة أو بإفراغ هذه القيم من مضامينها بسبب عجز المؤسسات عن تجسيد هذه

القيم فيتحول النظام نحو "النظام الغوغائي" فيكون ديموقراطياً في الشكل وغوغائياً في المضمون، وذلك هو الوجه السيئ للديموقراطية، وعندما يتحول النظام إلى الغوغائية يبدأ التحول نحو الاستبداد، فالديموقراطية بوجهها السيئ هي صانعة الاستبداد.

إن غياب "الاعتدال" في فهم الحرية والمساواة، يحول الديموقراطية، في نظر أفلاطون، إلى "جمهورية فوضوية"، فالإسراف في الحرية، وهي خير الديموقراطية الأعظم، يحول المواطن إلى إنسان فوضوي، لأنه صنيعة حرية ليست منضبطة ولا مسؤولة، فيفعل ما يشاء ويقوم بما يشاء، وتنقلب الأدوار بين الناس، فيبدأ الأستاذ يهاب طلابه ويحتقر الطلاب مهذبيهم، ويغدو الأحداث يقارعون الشيوخ قولاً وفعلاً، ويسفل الشيوخ أنفسهم فيفرحون ويمرحون مثل الأطفال، وحتى البهائم فإنها تتمرد وتكثر الرفس في الأسواق، فتقضي الحرية الزائدة إلى العبودية في نهاية المطاف، ولا تخرج الدولة من حالة العبث والفوضى إلّا على يد مستبد تسلمه مقاليدها يضع حداً للفوضى ويصنع بالقوة المسرفة مواطناً من نوع آخر فضيلته الخوف وليس الحرية[27].

تلك هي خلاصة لنظرية أفلاطون في تحول الأنظمة، وهي نظرية صالحة لتفسير التقلبات السياسية، وهي تركز على "نوع الإنسان" الذي تتغير قيمه مع الزمن بسبب "التربية"، وهو ما دعاه إلى تركيز كتاب الجمهورية على مسألة التربية، ذلك أن صلاحية النظام، تعتمد في المقام الأول، على نوع الإنسان، وعندما يتفسخ الإنسان يسهل تغيير قيمه وبالتالي نظامه السياسي، ورغم أن أفلاطون ينتهي في كتاب الجمهورية إلى أن أفضل أنواع الحكم هو ما يقوم على دستور مختلط يجمع فضائل الحرية والمساواة والحكمة والشرف والعدالة والعفة، فهو أفضل نظام يقوم على الاعتدال، إلّا أن هذا النظام لا يمكن دوامه بغير تربية المواطنين على هذه القيم مجتمعة واستمرار هذه التربية، وبغير ذلك فإن هذا النظام نفسه سينزع نحو التحول والتقلب.

إننا لا يمكن أن نغادر هذا الموضوع دون الإشارة إلى الفيلسوف العربي الكبير "ابن رشد" في كتابه "تلخيص السياسة" الذي أعاد الحياة لنظرية أفلاطون في تحول الأنظمة، فقد كرس الفصل الأخير من هذا الكتاب لنظرية تحول الأنظمة وفنائها، فهو يسير على المنوال نفسه، ومن المرجح أن هذا الكتاب كان سبباً لمحنته وحرق كتبه، وكان من بينها تلخيص السياسة[28].

---

(27) يراجع في نظرية أفلاطون عن تحول الأنظمة كتاب "الجمهورية" خصوصاً، الكتاب الرابع والسابع والثامن، وهو من ترجمة حنا خباز – المؤسسة المصرية للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة – 2012م.

(28) لقد كان كتاب "تلخيص السياسة" من بين ما أحرق من كتب، وحتى اليوم لا وجود لأصله المكتوب باللغة العربية، وهو لم يعد للغته العربية، إلّا بعد ترجمته من العبرية إلى اللاتينية والإنجليزية بعد قرون، ومن حسن الحظ أن

إن نظرية تحول الأنظمة تنطبق تماماً على ما آلت إليه الديموقراطية الغربية المعاصرة، فقد بدأت هذه الديموقراطية بوصفها نظاماً معتدلاً للحرية في القرن الثامن عشر، فقد قامت على فضيلتي الحرية والمساواة، قامت على الحرية بعد قرون طويلة من حكم أنظمة الاستبداد والطغيان والمساواة بين المواطنين في "دولة قومية" بعد قرون من الخضوع لإمبراطوريات متعددة الأقوام لا يشعرون بالمساواة بين القوميات أو في ظل إمارات إقطاعية تنقسم إلى سادة وعبيد، وهكذا وفي ظل الدولة القومية والمناخ الفكري الملائم والثورات الكبرى ولدت الديموقراطية، وفي أجواء الاستقرار والسلام ازدهرت الديموقراطية وانتشرت، ومع الزمن وبسبب تبدلات في "نوع الإنسان" بدأت الديموقراطية في الاضمحلال، فهي في أغلب الدول اليوم عبارة عن نظام غوغائي، فقد انقلبت نحو وجهها السيئ، وما ظاهرة "الشعبوية" المسيطرة اليوم على المشهد السياسي في الدول الغربية إلا تجسيد للغوغائية، فلم يعد الانتخاب آلية لإنتاج القادة العظام، بل آلية لاختيار أكثر الزعماء غوغائية وشعبوية، فأنجح الساسة اليوم هم الأكثر تملقاً للجماهير ممن يدغدغون العواطف ويرفعون شعارات التعصب القومي والديني ويبيعون الأحلام الزائفة للمواطنين اليائسين، وما لم يعد للديموقراطية اعتدالها الأصلي، فإن عصر الغوغائية يزحف حثيثاً ليصنع عصراً آخر من عصور الاستبداد.

خامساً: عمر الديموقراطية

تظهر التجربة التاريخية للديموقراطية أن عمرها ليس طويلاً، وهو في العادة يدور بين قرنين وثلاثة قرون، فهو العمر الذي عاشته الديموقراطية اليونانية قبل أن تبدأ في الذبول والاضمحلال، فقد بدأت في القرن السادس قبل الميلاد، وبلغت ذروتها في القرن الخامس، وانتكست نهائياً في القرن الرابع، وخلال هذه الرحلة أنتجت أرقى الحضارات، وعرفت أضخم إنتاج للفلسفة والفكر والفن، وسطرت أعظم الانتصارات، ومنحت البشرية قاطبة موروثاً لا يزال فاعلاً إلى اليوم في العقل الغربي، وذلك ما حدث أيضاً للجمهورية الرومانية، فعلى مدى قرنين من الزمان تقريباً، ازدهر الفكر الجمهوري وبسطت روما سيادتها، لكنها بعد ذلك انتكست نحو الحكم الإمبراطوري المستبد الذي صنع أبشع عصور الظلام، فعاشت أوروبا ظلام العصور الوسطى الذي اتسم بالخرافات والهرطقة نحو ألف عام حتى بلوغ عصر النهضة.

وإذا كان التاريخ يعيد نفسه، فإن الديموقراطية الغربية، بعد ما يزيد على قرنين، بدأت استنفاد طاقتها وحيويتها، ومنذ القرن الثامن عشر وإلى اليوم، قدمت الديموقراطية للغرب أزهى عصوره

مترجماً يهودياً ترجمة إلى العبرية هو "شموئيل بن يهودا" ثم إلى الإنجليزية عن طريق "إرفن روزنتال". يراجع – ابن رشد – تلخيص السياسة، ترجمة حسن مجيد العبيدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع – سوريا – ط2 – 2011م.

في شكل حضارة متفوقة قامت على الفكر والعلم الذي يكاد يبلغ ذروته بالسيطرة على كوكب الأرض والتطلع للسيطرة على الفضاء والوصول إلى عصر الرفاهية بجودة الإنتاج وغزارته، أما في المجال السياسي فقد بلغت الدولة ذروة التنظيم الدستوري والقانوني، ووصلت الحرية إلى أعلى مراتبها ممارسة وتعبيراً، فازدهرت الأروقة والمنابر وشاعت المعرفة والعلم وتراجعت الأساطير والخرافات وتعمقت الثقة في العقل وانطلق الإبداع والابتكار، ومع بلوغ الذروة، فإن الديموقراطية بدأت الانحدار بعد نحو قرنين من الزمان، هو، غالباً، عمر الديموقراطية في التاريخ. ومع ذلك، فإن عمر الديموقراطية قد يطول إذا عاد للغرب تعقله، ومنذ زمن طويل ذكر "فريدريك هيجل" أن التاريخ عبارة عن تطور نحو العقلانية، بمعنى أن الإنسانية تواصل باستمرار البحث عن أفضل المبادئ والأفكار والمؤسسات لتنظيم حياتها، ورغم أن التاريخ ينتكس أحياناً ويعود للوراء لتعيش الإنسانية في ظل أفكار فاسدة أو مهجورة، إلّا أن الإنسانية والتاريخ سرعان ما يعودان للتطور نحو العقلانية، لأنها الحالة الطبيعية، وما من شك أن الوصول إلى الديموقراطية الليبرالية كان من أعظم المكتشفات العقلانية التي يجب أن تقود إلى ما هو أكثر عقلانية من المبادئ والأفكار والمؤسسات، وفي الحد الأدنى فإن الإنسانية مطالبة بالحفاظ على الديموقراطية وهي في أعلى درجاتها، ولكن من المؤسف أن يلاحظ أن التاريخ يبدو وكأنه، من هذه الناحية، في مرحلة انتكاس، فما من شك أن الديموقراطية تعيش مرحلة تراجع بعد أكثر من قرنين من الزمان لهذه التجربة الثرية، وهو ما يطرح مجموعة من الأسئلة من نوع: هل استنفدت الديموقراطية الحديثة طاقتها وانقضى عمرها الافتراضي كما كان الحال في الديموقراطية الكلاسيكية اليونانية والجمهورية الرومانية؟ وما أسباب الضعف الديموقراطي؟ وهل يعود ذلك إلى التغير البنيوي الاقتصادي في المجتمعات أم يعود إلى أسباب ثقافية تتعلق بتربية المواطنين وميلهم الشديد "للفردية" التي أضعفت "حس الدولة" والروح الوطنية وغير ذلك من الأسباب؟

إنَّ رأينا يذهب إلى أن هذه الأسباب مجتمعة قادت إلى ما نحن فيه، رغم أن هناك في الغرب من يذهب إلى التركيز على العامل البنيوي المتعلق بالدولة القومية، فقد ظهرت الديموقراطية الليبرالية وازدهرت في ظل الدولة القومية وهي دولة تتصف بانسجام التكوين الاجتماعي وتناغم المصالح الاقتصادية والمشاعر القومية ووحدة الطموح والحماس الوطني والرغبة الجامعة في العيش في مناخ الاستقرار والسلام، أما اليوم، وفي عالم القرن الحادي والعشرين، وفي ظل العولمة وظهور الفضاءات الكبرى، كالاتحاد الأوربي، وظهور الشركات الكبرى وعولمة الاقتصاد وتشابك مصالح الدول بصورة غير مسبوقة، فإن الدولة القومية، وعاء الديموقراطية، بدأت في

التهشم والانهيار، فلم تعد السياسة نفسها معنية بما يجري داخل الحدود، بل امتدت نحو آفاق عالمية.

ورغم أهمية هذا العامل، إلّا أن هذا التفسير الأحادي لا ينطوي على الإقناع، فالواقع أن الديموقراطية ضحية لأسباب كثيرة تضافرت لصناعة محنتها، وعلى الإنسانية مجتمعة التفكير في كيفية علاج هذا المأزق.

إن الديموقراطية، مثلها مثل الشجرة، تتطلب تربة صالحة لغرسها ثم تسميدها وريها ورعايتها بصورة مستمرة بتهذيبها من حين لآخر وإزالة الحشائش الضارة من حولها، لتعطي ثمارها وتستمر في الحياة، وبغير ذلك فإنها تذبل وتموت في نهاية المطاف. ورغم أن للظواهر زمانها وأعمارها، فإن عمر الديموقراطية يمكن أن يطول بالتدخل الفكري المستمر والتطوير المؤسساتي المتلاحق، فما يصلح لزمن لا يصلح لكل الأزمان، وليس على الأحفاد ارتداء قمصان أجدادهم.

خاتمة

ليس من السهل تقييم الديموقراطية الحديثة والحكم عليها بصورة جازمة، لأنها، ببساطة، ما زالت النظام الأفضل، فلم يوجد، بعد، ما ينافسها، فهي، بالرغم من بعض العيوب والإخفاقات، لا تزال تؤكد شرعيتها بإنجازاتها في مجال الحرية التي يتسع فضاؤها باستمرار، وذلك هو جوهر الديموقراطية وقيمتها الأساسية، ورغم ما يحيط بها من شكوك، إلّا أن هذه الشكوك والمخاوف لا تتعلق بالقيم الخالدة، بل تتعلق بالمؤسسات القابلة للتطوير، وهو ما يعطي الأمل في إمكانية تجاوز المحنة.

وإن من حسن الحظ، أن الديموقراطية ليست ذات طابع أيديولوجي صارم يقوم على "دوغمات" غير قابلة للتغيير، وهو ما أعطاها واحدة من أهم خصائصها، وهي القابلية للتكيف مع متغيرات الأزمان والأجيال، وهو الذي يضمن الديمومة والاستمرار، فالديموقراطية نشأت باعتبارها نظاماً عملياً أوجدته الحاجة، فهي ليست صنيعة فيلسوف أو مفكر يتمسك بماهيتها وأصول تطبيقها، وهكذا فإنها على مر الأجيال استطاعت التطور، غير أن هذه الخاصية، القابلية للتكيف، قد تتوقف، إذا ساد الاعتقاد بأن الديموقراطية بلغت ذروتها كما يذهب دعاة نهاية التاريخ.

ومن خصائص الديموقراطية أيضاً قابليتها للتنوع، فهي برغم وحدة القيم التي تقوم عليها، فإنها قابلة للتنوع المؤسساتي، فالديموقراطية في أمريكا ليست هي الديموقراطية السويسرية أو الفرنسية أو الإسكندنافية أو البريطانية، فلكل نموذج مزاياه وخصائصه المؤسساتية، ولا أحد

يطالب إنجلترا بإلغاء العرش الملكي أو مجلس اللوردات لأنها تخدش الديموقراطية، ولا تطلب سويسرا مثلاً من غيرها تبني نظام الاستفتاء أو حكومة الجمعية، فلكل بلد ظروفه التاريخية وتكوينه الخاص وطبيعة شعبه.

إنَّ بحثنا في الديموقراطية لا تنصرف غايته إلى تقييم هذا النظام في بلدانه، بل الغاية منه، محاولة استكشاف ما يلائمنا من قيمه ومؤسساته، فالجهد يجب أن ينصب على محاولة البحث عن صيغة عربية للديموقراطية، وتلك هي رسالة المفكرين والمثقفين في الوطن العربي.

إن هذه الرسالة، لا تزال معطوبة، بسبب وقوع الفكر العربي في أحد المأزقين، الاستلاب الكلي أو الرفض القاطع، وكلاهما خطأ فادح. ففي المشهد الفكري العربي، هناك حالة واضحة للاستلاب والإعجاب الأعمى بالديموقراطية الغربية، وتسيطر على الكثير من المثقفين العرب فكرة استيراد الديموقراطية الغربية ونقلها للوطن العربي كما هي عليه في بلدان الغرب بحجة أن هذه الديموقراطية هي المسؤولة عن النهوض والتقدم، وذلك، في ظني، ينطوي على الكثير من السطحية، فليست الديموقراطية إلّا عنصراً تفاعلَ مع غيره لإنتاج حالة التقدم، فقد بدأت الحضارة الغربية قبل الديموقراطية بقرون، وانخرطت أوروبا في عصر النهضة والعلم والصناعة وهي في ذروة الاستبداد. وفي المقابل فإن اتجاهاً آخر، يرفض بصورة قطعية فكرة الديموقراطية بدعوى أنها تتعارض مع قيم خالدة أنتجت في يوم ما حضارة عظمى، ويغوص في التاريخ لعله يجد مفاتيح هذه الحضارة، وفي كلتا الحالتين تخسر الأمة.

إننا في حاجة إلى تجديد العقل العربي، بعيداً عن الاستلاب والرفض، فذلك هو الطريق الوحيد للإبداع والابتكار، وفيما يخصني، ومن خلال دراسات طويلة، أظنها كافية، فإن استنتاجي يذهب إلى أن العائق الكبير يتعلق بمؤسسات الديموقراطية وليس بقيمها، فالوطن العربي والعالم الإسلامي يشتركان مع غيرهما في قيم الديموقراطية، بل وليس من التعسف القول إنه السبَّاق إلى اكتشاف هذه القيم، فلا يوجد من وضع قاعدة للحرية قبل عمر بن الخطاب بمقولته الشهيرة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، أما على صعيد المؤسسات، فإننا في حاجة إلى البحث والتأمل للوصول إلى المؤسسات المناسبة للدولة العربية، مؤسسات تلائم التكوين الاجتماعي والسياسي والتطور التاريخي للوطن العربي، وبغير ذلك، فإننا سننتقل من تجربة فاشلة إلى أخرى.

إن طريق الديموقراطية ليس قصيراً، وهي مهمة شاقة، ولكنها ممكنة ومرغوبة، بشروط وجود العزيمة والمثابرة والمصابرة الطويلة.

قائمة أهم المراجع

1. أ.د إبراهيم أبو خزام "الوسيط في القانون الدستوري"، دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت، ط 1- 2000م.
2. أ.د إبراهيم أبو خزام "شروط الديموقراطية"، مكتبة الوحدة- طرابلس، ط 1 – 2022م.
3. ابن رشد "تلخيص السياسة" ترجمة حسن مجيد العبيدي – دار الفرقد، سوريا 2011م.
4. الكسيس دوتوكفيل "الديموقراطية في أمريكيا" ترجمة أمين موسى قنديل، عالم الكتب– القاهرة ط 1991م.
5. أموري د رينكور، "القياصرة قادمون"، ترجمة أحمد نجيب هاشم– الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1970م.
6. أفلاطون "الجمهورية" ترجمة خباز المؤسسة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة 2012م.
7. تشارلز تيللي "الديموقراطية" ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية– ط 1، بيروت 2010م.
8. جان جاك روسو "العقد الاجتماعي" ترجمة عادل زعيتر، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة 2015م.
9. جان جاك روسو "أصل التفاوت بين الناس" ترجمة عادل زعيتر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة 2015.
10. جون ستيوارت مل "الحكومات البرلمانية" ترجمة أميل الغوري، دار اليقظة العربية، دمشق، ترجمة عبدالكريم احمد– المركز القومي للترجمة، القاهرة 2018م.
11. جون ستيوارت مل "الحرية" ترجمة عبدالكريم أحمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2018م.
12. جون كين "حياة الديموقراطية وموتها" ترجمة محمد العزير، المركز العربي للأبحاث، قطر 2021م.
13. جيمي كارتر "قيمنا المعرضة للخطر" ترجمة محمد محمود التوبة، منشورات العبيكان، السعودية، ط1 2007م.

14. سايمون تورومي "نهاية السياسة التمثيلية" ترجمة حسن نايل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1 2019م.

15. عصام العامري "المأزق العالمي للديموقراطية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1 2016م.

16. فرنسيس فوكوياما "أمريكا على مفترق الطرق" ترجمة محمد محمود التوبة، العبيكان، السعودية، ط1 2007م.

17. لاري دايموند "روح الديموقراطية" ترجمة عبدالنور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1 2014م.

18. مايكل بارنتي "ديموقراطية للقلة" ترجمة حصة المنيف، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م.

19. محمد حسنين هيكل "الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق"، دار الشروق، القاهرة، ط8، 2009م.